

تعميم

رقم (٣٨٩)

السادة/ أعضاء بورصة عمان المحترمين

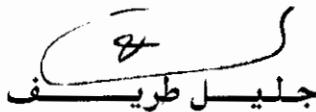
تحية طيبة وبعد،

أرجو إعلامكم بأنه سيتم إدراج أسهم شركة اتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري والبالغ عددها (٣) مليون سهماً في السوق الثاني، وذلك اعتباراً من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٦/١١/٢٣ وحسب البيانات التالية :-

المجموعة	الرمز الرقمي	الرمز الحرفي	الاسم المختصر باللغة العربية	الاسم المختصر باللغة الإنجليزية	الشركة
21	131247	UNAI	اتحاد المستثمرون	ARAB INV. UNION	اتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري

علماً بأن سعر سهم الشركة سيكون معوماً. مرفق طياً البيانات المالية كما في ٢٠٠٦/٩/٣٠ بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالشركة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

  
جليل طريف  
المدير التنفيذي

نسخة: - هيئة الأوراق المالية.

- مركز إيداع الأوراق المالية.

شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

القوائم المالية الأولية وتقرير المراجعة  
للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس)  
ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦

شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

القوائم المالية الأولية وتقرير المراجعة  
للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦  
(بالدينار الأردني)

صفحة	فهرس
١	تقرير المراجعة
٢	الميزانية العمومية
٣	قائمة الأعمال
٤	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
٥	قائمة التدفقات النقدية
٦ - ٧	إيضاحات حول القوائم المالية

### تقرير المراجعة

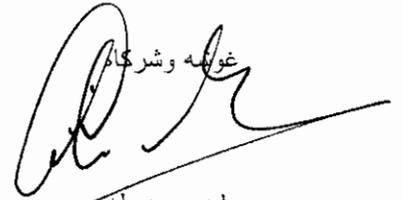
إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين  
شركة إتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري  
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية لشركة إتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري (وهي شركة أردنية مساهمة عامة محدودة) كما في ٣٠ أيلول ٢٠٠٦ وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦ ، و المعدة من قبل الشركة و المقدمة لنا مع كافة المعلومات و البيانات التي طلبناها. ان هذه القوائم المالية الأولية هي مسؤولية إدارة الشركة وان مسؤوليتنا هي اصدار تقرير مراجعة حولها بناء على المراجعة التي أجريناها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٢٤٠٠ الذي ينطبق على عمليات المراجعة ويتطلب هذا المعيار ان نقوم بتخطيط وانجاز المراجعة للحصول على تأكيد محدود المدى فيما اذا كانت القوائم المالية الأولية خالية من الخطأ الجوهرى، تقتصر مراجعتنا بشكل اساسي على الإستفسار من المسؤولين في الشركة والقيام بإجراءات تحليلية للمعلومات المالية، لذلك فان نطاق مراجعتنا يقل كثيراً عن نطاق إجراءات التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والتي تهدف الى إبداء الرأي حول القوائم المالية ككل ، هذا ولم نقم بتدقيق هذه القوائم المالية الأولية وتبعاً لذلك لا نبدي مثل هذا الرأي حولها.

استناداً الى مراجعتنا المحدودة التي قمنا بها ، فإنه لم يرد الى علمنا ما يدعو الى الإعتقاد بأن القوائم المالية الأولية المرفقة لا تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

بدون التحفظ في تقريرنا ، نلفت الانتباه الى الإيضاح رقم (١) ، حيث أن هذه القوائم المالية الأولية هي أول قوائم مالية مراجعة تصدر للشركة وذلك للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦.

غوشة وشركاه  


وليد محمد طه

إجازة مزاولة رقم (٧٠٣)

٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٦

شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري  
 (شركة مساهمة عامة محدودة)  
 الميزانية العمومية (غير مدققة)  
 كما في ٣٠ أيلول ٢٠٠٦  
 (بالدينار الأردني)

الموجودات	ايضاح
موجودات متداولة	
نقد وما في حكمه	١,٤٢١,٨٦٨
مصاريف مدفوعة مقدماً و حسابات مدينة أخرى	١٣,٠٣٩
مجموع الموجودات المتداولة	١,٤٣٤,٩٠٧
موجودات غير متداولة	
إستثمارات في أراضي	١,٤٧٥,٠٧٠
ممتلكات ومعدات	٣٠,٦٢٤
مجموع الموجودات غير المتداولة	١,٥٠٥,٦٩٤
مجموع الموجودات	٢,٩٤٠,٦٠١
المطلوبات وحقوق المساهمين	
مطلوبات متداولة	
مصاريف مستحقة وحسابات دائنة أخرى	١٩,٩٧٣
مجموع المطلوبات المتداولة	١٩,٩٧٣
حقوق المساهمين	
رأس المال	٣,٠٠٠,٠٠٠
خسائر الفترة	(٧٩,٣٧٢)
مجموع حقوق المساهمين	٢,٩٢٠,٦٢٨
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢,٩٤٠,٦٠١

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة اتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الأعمال (غير مدققة)

للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦  
(بالدينار الأردني)

الإيرادات:	
٢٤,٨٧٤	إيرادات فوائد بنكية
٢٤,٨٧٤	إجمالي الإيرادات
المصاريف:	
(٨٧,٣٣٠)	مصاريف التأسيس
(١٦,٩١٦)	مصاريف إدارية وعمومية
(١٠٤,٢٤٦)	اجمالي المصاريف
(٧٩,٣٧٢)	صافي خسارة الفترة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين (غير مدققة)  
للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦  
(بالدينار الأردني)

المجموع	خسائر متراكمة	رأس المال	
٣,٠٠٠,٠٠٠	-	٣,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال
(٧٩,٣٧٢)	(٧٩,٣٧٢)	-	صافي خسارة الفترة
٢,٩٢٠,٦٢٨	(٧٩,٣٧٢)	٣,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣٠ أيلول ٢٠٠٦

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة التدفقات النقدية (غير مدققة)

للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦  
(بالدينار الأردني)

الأنشطة التشغيلية	
(٧٩,٣٧٢)	صافي خسارة الفترة
	تعديلات على صافي خسارة الفترة:
١,١٥١	استهلاكات
	التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:
(١٣,٠٣٩)	مصاريف مدفوعة مقدماً و حسابات مدينة أخرى
١٩,٩٧٣	مصاريف مستحقة وحسابات دائنة أخرى
<u>(٧١,٢٨٧)</u>	صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الإستثمارية	
(١,٤٧٥,٠٧٠)	إستثمارات في أراضي
(٣١,٧٧٥)	شراء ممتلكات ومعدات
<u>(١,٥٠٦,٨٤٥)</u>	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
الأنشطة التمويلية	
٣,٠٠٠,٠٠٠	تسديد رأس المال
<u>٣,٠٠٠,٠٠٠</u>	صافي النقد المتوفر من الأنشطة التمويلية
١,٤٢١,٨٦٨	التغير في النقد وما في حكمه
<u>١,٤٢٤,٨٦٨</u>	النقد وما في حكمه في ٣٠ أيلول ٢٠٠٦

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

## شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري

(شركة مساهمة عامة محدودة)

### إيضاحات حول القوائم المالية الأولية

للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦

(بالدينار الأردني)

#### ١- التكوين والنشاط

إن شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري هي شركة أردنية مساهمة عامة محدودة ("الشركة") مسجلة بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٠٦ لدى مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة و التجارة تحت الرقم (٣٩٨) . و إن رأسمال الشركة المصرح به و المدفوع يبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار مقسم الى ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم ، بقيمة إسمية قدرها دينار إردني للسهم الواحد .

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في إمتلاك و شراء و إستثمار العقارات و الأراضي و ذلك بعد تطويرها و تنظيمها و تحسينها ، وإقامة و إنشاء مشاريع الاسكان و الإعمار .

إن مركز عمل الشركة الرئيسي في مدينة عمان .

إن هذه القوائم المالية الأولية هي أول قوائم مالية مراجعة تصدر للشركة وذلك للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦

#### ٢- ملخص لأهم السياسات المحاسبية

لقد تم اعداد القوائم المالية الأولية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة عنها وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية، أما الموجودات المالية والمطلوبات المالية فإنها تظهر بالقيمة العادلة ، إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة من قبل الشركة هي على النحو التالي:-

##### النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه ، النقد والودائع تحت الطلب والإستثمارات ذات السيولة العالية التي يمكن تسيلها خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل.

##### الإستثمارات في الأراضي و العقارات

تظهر الإستثمارات في الاراضي و العقارات بالتكلفة .

إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (يتبع)

للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (التأسيس) ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٦

(بالدينار الأردني)

#### الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاكات المتراكمة، تعتبر مصاريف الإصلاح والصيانة مصاريف إيرادية أما مصاريف التحسينات فتعتبر مصاريف رأسمالية، ويجري احتساب الإستهلاكات عليها على أساس حياتها العملية المقدرة وذلك بإستعمال طريقة القسط الثابت . إن نسبة الإستهلاك للبنود الرئيسية لهذه الأصول هي:-

معدل الاستهلاك السنوي	
%١٠	أثاث ومفروشات
%١٠	ديكورات
%٢٥	أجهزة كمبيوتر
%١٠	أجهزة كهربائية
%٢٥	برامج كمبيوتر
%١٥	سيارات

#### عقود الإيجار

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار رأسمالي إذا ترتب على عقد الإيجار تحويل جوهري لمنافع ومخاطر الملكية المتعلقة بالأصل موضوع العقد إلى المستأجر . ويتم تصنيف عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

يتم تحميل الإيجارات المستحقة بموجب عقود الإيجار التشغيلي على قائمة الأعمال خلال فترة عقد الإيجار التشغيلي وذلك بإستخدام طريقة القسط الثابت.

### (هـ) الخطة المستقبلية للشركة للسنوات الخمس القادمة:

تتوي الشركة إقامة المشاريع التالية خلال الخمس سنوات القادمة:

- شراء قطع أراضي بمساحة (٥٠) دونم و (٤٥) دونم و (١٥) دونم و (١٥) دونم أخرى من أراضي مناطق الموقر، ناعور، مأدبا، الجيزة في السنة الأولى والسنة الثالثة والسنة الرابعة والسنة الخامسة على التوالي، حيث ستقوم بتطويرها وتنظيمها وتحسينها وفرزها وإيصال كافة الخدمات اللازمة لها ومن ثم بيعها كقطع بمساحات مختلفة وقد خصص لهذا الإستثمار مبلغ ٢.٠٠٠.٠٠٠ و ١.٦٠٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ دينار أردني لتلك السنوات على التوالي، ومن المتوقع أن يكون متوسط العائد الناتج عن الإستثمار في هذا المجال ما نسبته ٣٥% سنوياً.
- شراء قطع أراضي لإقامة مشاريع إسكان وشقق سكنية في منطقة مرج الحمام وناعور أو عمان الغربية أو في المناطق التي قامت الشركة بتطويرها وتحسينها وبمعدل (٣) دولارات سنوياً وخصص لهذا الإستثمار مبلغ (٦٠٠.٠٠٠) دينار أردني سنوياً وسيتم بناء مشاريع إسكان عليها وبيعها، حيث قدرت الشركة إجمالي كلفة البناء للسنوات القادمة (٥.٥٩٥.٠٠٠) دينار أردني. ومن المتوقع أن يكون متوسط العائد الناتج عن الإستثمار في هذا المجال ما نسبته ٢٠% سنوياً.
- إقامة قرية سكنية شاملة كافة المرافق والخدمات وذلك على شكل أشباه فلل لذوي الدخل المحدود، وذلك بعد زيادة رأسمالها في السنة الثالثة، في مناطق جنوب عمان أو مرج الحمام بهدف البيع، حيث تم تقدير كلفة هذا المشروع بمبلغ ٢.٩٠٠.٠٠٠ دينار أردني، وسيتم تمويل هذا المشروع من حصيلته زيادة رأس المال في السنة الثالثة إضافة إلى مصادر الشركة الداخلية، ومن المتوقع أن يحقق الإستثمار في هذا المجال عائداً بمتوسط قدره (٢٥%) سنوياً. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في العام الثالث وينتهي أواسط العام السادس، حيث سيتم شراء أرض بمساحة (٩٠) دونم بمبلغ (٨٠٠.٠٠٠) دينار أردني، وسيتم تحسينها بكلفة قدرها (١٠٠.٠٠٠) دينار أردني تتمثل في إقامة أسوار وفتح شوارع وزراعة وإيصال الخدمات العامة لها. وسوف تكون مساحة الأرض المسموحة للبناء (٦٨) دونم من إجمالي مساحة الأرض، حيث سيتم إنشاء فلل سكنية عدد (٦٨) على شكل وحدات سكنية مستقلة. وسيتم البدء بتسويق وبيع هذا المشروع من بعد منتصف العام السادس.

نشرة إصدار أسهم

وفقا لقانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢

## شركة إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

عنوانها :-

عمان

ص.ب. ٩٤٠٦٦٨ عمان ١١١٩٤ الأرن

هاتف ٥٥٦١٢٠٥ فاكس ٥٥٦١٢٠٥

المسجلة لدى وزارة الصناعة و التجارة تحت رقم ( ٣٩٨ ) بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٠٦

عدد الأسهم المعروضة ١,٤٣٠,٠٠٠ سهم  
وقيمتها الاسمية ١,٤٣٠,٠٠٠ دينار أرن  
القيمة الاسمية للسهم دينار أرن واحد  
سعر السهم دينار أرن واحد وبدون علاوة إصدار

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية ٢٧ / ١١٥٠ / ٢٠٠٦ و تاريخه ١٣ / ٢٠٠٦

تاريخ نفاذ النشرة ٢٢ / ٢٠٠٦

بموجب قرار للهيئة رقم (٣٦٢ / ٢٠٠٦)

مدير الإصدار : البنك الأرن للاستثمار والتمويل

بيان هام

### للأهمية يرجى قراءته بتمعن من قبل كافة المستثمرين

إن الهدف الرئيسي من إعداد هذه النشرة هو تقديم جميع المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في الأسهم المعروضة. تتحمل الشركة كامل المسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في هذه النشرة و تؤكد عدم وجود معلومات أخرى يؤدي حذفها إلى جعل المعلومات مضللة. على كل مستثمر أن يتحسس و يدرس بعناية و ثقة نشرة الإصدار هذه ليقرر فيما إذا كان من المناسب أن يستثمر في هذه الأسهم، أخذا بعين الاعتبار كل الحقائق المبنية في ضوء أوضاعه الخاصة. لا تتحمل هيئة الأوراق المالية أي مسؤولية لعدم تضمين نشرة الإصدار أي معلومات أو بيانات ضرورية و هامة أو تضمينها معلومات أو بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة و إنما يكون ذلك من مسؤولية الجهة التي تعدها.

**نشرة إصدار أسهم**  
**شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري**  
**المساهمة العامة المحدودة**

**أولاً: معلومات عن الأسهم المعروضة**

(١) رأس مال الشركة:  
رأس المال المصرح به ٣,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة ملايين دينار أردني / سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد  
رأس المال المكتتب به ١,٥٧٠,٠٠٠ مليون وخمسة وسبعون ألف دينار أردني / سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد  
رأس المال المنفوع ١,٥٧٠,٠٠٠ مليون وخمسة وسبعون ألف دينار أردني / سهم

(٢) - نوع الأسهم المعروضة  
لشهم عادية.

القيمة الاسمية للسهم المعروض  
دينار أردني واحد.

عدد الأسهم المعروضة  
١,٤٣٠,٠٠٠ سهم (مليون وأربعمائة وثلاثون ألف سهم) ، وما يعادل (٤٧,٦٧%) من رأسمال الشركة المصرح به .

سعر السهم المعروض  
إن طرح الأسهم للعرض العام بموجب هذه النشرة سيتم بالقيمة الاسمية للسهم الواحد والبالغة دينار أردني واحد .

القيمة الاجمالية للأسهم المعروضة  
١,٤٣٠,٠٠٠ دينار أردني (بدون أي علاوة إصدار)

الأسهم لتعنية مقابل أصول وتوضيح الهدف العام من هذه العملية والأساس الذي اعتمد عليه في تقييم هذه الأصول مع  
كافة المعلومات المتعلقة بعملية التقييم  
لا يوجد.

ب- نوع وخصائص الأسهم المصدرة والمكتتب بها  
لشهم عادية متساوية في الحقوق والواجبات ومتساوية في القيمة الاسمية ، وتبلغ القيمة الاسمية للسهم الواحد دينار أردني واحد. كما أن الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين هي أيضاً أسهم عادية لا فرق بينها وبين الأسهم المصدرة في الحقوق والواجبات وذلك باستثناء عدم جواز التصرف بالسهم التأسيسي خلال الستين الاثني عشر للشركة إلا في الأحوال التي نصت عليها المادة (١٠٠) من قانون الشركات.

ت- نوع وقيمة وخصائص أي أدوات مالية وأخرى تم إصدارها والإكتتب بها  
لا يوجد.

ج- عدد وقيمة وخصائص الأوراق المالية الأخرى التي ستصدرها الشركة بوقت متزامن مع هذا الإصدار مع بيان سبلها  
ذلك

لا يوجد.

د- تاريخ اجتماع الهيئة العامة وتاريخ ورقم قرر مجلس الإدارة بالموافقة على الأسهم المعروضة من خلال نشرة الإصدار:-

إن شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري هي شركة حديثة التأسيس وبالتالي فإن الهيئة العامة لها لم تتكون بعد، وهناك لجنة مؤسسين متخفين من قبل المؤسسين في إجتماعهم المعقد بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٠، وموافقة من خمسة أعضاء للمير في اجراءات تأسيس الشركة واستكمال المتطلبات اللازمة لذلك لدى كافة الجهات المختصة.

هـ- موافقة الجهات الرسمية

- وافق محالي وزير الصناعة والتجارة بموجب كتابه رقم م/٣٦٨/٢٤١٢ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٠ على تسجيل شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري كشركة مساهمة عامة وسجلت لدى دائرة مراقبة الشركات تحت رقم (٣٦٨) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٠ برأسمال مصرح به قدره (٣,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار/سهم، ورأس مال مكتتب به مقداره (١,٥٧٠,٠٠٠) مليون وخمسة وسبعون ألف دينار/سهم .

- وافق مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بقراره رقم (٣٦٧ / ٢٠٠٦) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢ على تسجيل أسهم رأس المال والبالغة (٣,٠٠٠,٠٠٠) سهم، مكتتب بها ومنفوعة من قبل المؤسسين (١,٥٧٠,٠٠٠) سهم / دينار وطرح الأسهم المتبقية والبالغة (١,٤٣٠,٠٠٠) سهم للعرض العام / الجمهور، بقيمة اسمية دينار واحد للسهم وإفاد نشرة الإصدار المتعلقة بذلك.

ثانياً: شروط وإجراءات الإكتتاب

(١) أسلوب عرض الأسهم  
سيتم الإكتتاب بالأسهم عن طريق العرض العام. وسيتم الإعلان عن طرح الأسهم للعرض العام ، بعد الموافقة على نشرة الإصدار من قبل هيئة الأوراق المالية ، في مستحقين ومبينين محليتين مرتين على الأقل ، وذلك قبل التصاريح المسددة لبده الإكتتاب بسببه أيام على الأقل.

## (٢) تقديم طلبات الاكتتاب

أ- يقدم طلب الاكتتاب على النموذج المعد من قبل الشركة والمرفق بهذه النشرة وذلك من خلال تعبئة هذا النموذج كاملاً وفقاً به وثائق فريقت الشخصية ويسلم مع قيمة الأسهم المكتتب بها مع ضرورة كتابة اسم المكتتب رابعاً لاسم البنك الذي تم الاكتتاب بواسطته .

ب- يحتفظ المكتتب بإيصال الدفع بعد ختمه وتوقيعه من قبل البنك الذي تم الاكتتاب بواسطته وذلك لحسين استكمال إجراءات اكتتابه باسم الشركة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة وفقاً للنظام الأساسي لشركة .

ج- ان الاكتتاب باسم الشركة يعني اقرار المكتتب بنظام الشركة الأساسي وعقد تأسيسها وأحكام وشروط نشرة الإصدار هذه .

## (٣) مكان الاكتتاب وملته

يجري الاكتتاب داخل المملكة الأردنية الهاشمية لدى البنوك التالية وبكافة فروعها وفق النماذج المعددة لسلكه وبمعد الحصول على نشرة الإصدار وعقد التأسيس والنظام الأساسي وطلب الاكتتاب :

اسم البنك	رقم الحساب
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٠٠١٢٩٣٠٦٢٠١٠١
البنك التجاري الأردني	١٣٠٢٢٢

وإذا كان الاكتتاب سيجري خارج المملكة فيتم بإرسال قسيمة الاكتتاب المرفقة بعد تعبئتها من المكتتب مرفقة بشيكة مخبر من بنك خارجي بقيمة الأسهم المكتتب بها وفق سعر الصرف (١.٤١) دولار أمريكي للدينار الواحد أو بموجب حوالة بنكية لحساب الشركة لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل - المركز الرئيسي حسب رقم (٠٠١٢٩٣٠٦٢٠١٠١).

تبدأ فترة العرض العام اعتباراً من تاريخ موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية على تسجيل الأسهم وغالبية ٩٠ يوم.

يبدأ الاكتتاب اعتباراً من صباح اليوم الخامس عشر من تاريخ موافقة الهيئة على تسجيل الأسهم ولمدة عشرة أيام عمل وذلك اعتباراً من صباح يوم الخميس الموافق ٦ / ٧ / ٢٠٠٦ وينتهي بنهاية يوم الأربعاء الموافق ١٩ / ٧ / ٢٠٠٦ ، ويحق للشركة المصدرة ، تمديد فترة الاكتتاب بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية.

## (٤) قبول أو رفض طلب الاكتتاب

يقبل طلب الاكتتاب إذا استوفى الشروط التالية مجتمعة، ويرفض إذا تخلف أي منها :

أ- أن يقوم المكتتب بتعبئة كافة بيانات طلب الاكتتاب بشكل واضح ويقف والتوقيع على طلب الاكتتاب .

ب- ألا يقل المبلغ المكتتب به عن (٢٥٠) دينار أردني ، أي للقيمة الاسمية ل (٢٥٠) سهم على الأقل، ولا يجوز الاكتتاب بأجزاء من السهم .

ج- لا يجوز لأكثر من شخص واحد الاشتراك في الطلب الواحد للاكتتاب بالأسمه وذلك تحت طائلة بطلان الاكتتاب .

د- يحظر الاكتتاب الوهمي أو باسماء وهمية وذلك تحت طائلة بطلان الاكتتاب وعلى المكتتب ان يقدم للبنك الذي تم الاكتتاب بواسطته الوثائق اللازمة لإثبات الشخصية .

هـ- على المكتتب ان يدفع القيمة الاسمية للأسهم التي اكتتب بها كاملة ودفعة واحدة عند تسليم طلب الاكتتاب بعد تعبئة كافة بياناته للبنك الذي تم بواسطته الاكتتاب .



و- يحظر على مؤسسي الشركة الاكتتاب بالاسهم المعروضة للاكتتاب لقاء مدة الاكتتاب ولكن يجوز لهم تغطية مسا بقى من الأسهم بعد انقضاء ثلاثة ايام على إغلاق الاكتتاب.

## (٥) للشروط التي يخضع لها قبول الاكتتاب

أ- ان توقيع طلب الاكتتاب ممباً حسب الاسرول ، مستوفياً للشروط القانونية المعمول بها ، وتسلميه مع كامل قيمة الأسهم المكتتب بها الى فرع من فروع بنك الإسكان للإشتراك والتمويل والبنك التجاري الأردني يعتبر قراراً من المكتتب بموافقة وقبوله للشروط الواردة في هذه النشرة، علماً بأن الاكتتاب ودفع القيمة بالكامل لا يعني تخصيص هذه

الاسهم المكتتب بها بالكامل للمكتتب، وإنما يتم بذلك بعد اقبال باب الاكتتاب وإجراء عملية التخصيص اذا زاد حجم الاكتتاب على قيمة الاسهم المعروضة ، وذلك وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بموجبه، حيث تقوم الشركة المصدرة بإجراء عملية التخصيص ، وإعلام المكتتبين بعدد الاسهم التي تم تخصيصها لكل منهم وقيمتها الاجمالية .

ب- يحق للشركة رفض طلب الاكتتاب الذي لم يتوفى الشروط المبينة في البند (٤) أعلاه، وليس للمكتتب فسي هذه الحالة مطالبة للشركة المصدرة بأي عطل أو ضرر .

ج- على المكتتب تعبئة كافة البيانات المطلوبة في طلب الاكتتاب وتوقيع هذا الطلب الذي يحتوي على القرار باستلام نشرة الإصدار وعقد التأسيس والنظام الأساسي المعدن وفق القانون والاصول واطلاعه على كافة محتوياتها ودر استئناسها بخلاصة ورقة وفهم محتوياتها .

د- يخضع اكتتاب الأشخاص غير الإردنيين لتصوص قانون الاستثمار والأنظمة الصادرة بموجبه .

## (٦) لتسوية وتاريخ إعادة الأموال للقائمة في حالة التخصيص أو رفض الطلب

أ- في حال زيادة عدد الأسهم المكتتب بها عن عدد الاسهم المعروضة للاكتتاب ، ستقوم الشركة بتخصيص الأسهم المعروضة للمكتتبين كل نسبة ما كتبت به بعد توزيع الحد الأدنى عليهم بالتساوي وفقاً لأحكام قانون الشركات وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

ب- ستقوم الشركة بإعادة المبالغ الفائضة في حالة التخصيص أو رفض طلب الاكتتاب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق الاكتتاب أو قرار تخصيص الأسهم لهما سبق . وإذا تخلفت الشركة عن ذلك لأي سبب من الاسباب فيؤثر ذلك على المستحقين لتلك المبالغ فائدة عليها تحسب من بداية الشهر التالي مباشرة لمدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في هذه الفقرة وبمعدل أعلى سعر الفائدة السائدة بين البنوك الأردنية على الودائع لأجل خلال ذلك الشهر. وفي جميع الأحوال ستقوم الشركة بإعادة المبالغ الزائدة مع فوائدما الى المكتتبين خلال مدة ثلاثة اشهر كحد أقصى من تاريخ إغلاق الاكتتاب .

## (٧) الإجراءات المتبينة في حالة عدم عملية لطلب على الاكتتاب بالاسهم المعروضة (صدم تغطية الأسهم المعروضة بكامل)

إذا لم يتم تغطية كامل الأسهم المعروضة خلال مدة الاكتتاب يجوز للشركة الانهاء بالاسهم التي تم الاكتتاب بها أو إعادة عرض الأسهم غير المكتتب بها وفقاً لما يراه مجلس الادارة متلبساً وحسب ما تقتضيه مصلحة للشركة والقيمة التي يحددها مجلس الادارة من خلال نشرة إصدار مجلة توافق عليها هيئة الأوراق المالية .





## ثالثاً : تسجيل الشركة وعلاقتها

- (١) تسجيل الشركة :  
سجلت شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري للمساهمة العامة المحدودة لدى مر قب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة تحت الرقم (٣٩٨) بتاريخ (٢٠٠٧/٤/١٠) برأسمال مصرح به مقادير (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار أردني مقسم إلى (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين سهم .

## (٢) غايات الشركة :

تهدف الشركة إلى تحقيق الغايات التالية:-

### أ- الغايات الرئيسية :

- ١- الاستثمار في العقارات بقصد التطوير السكني والزراعي والصناعي والسياحي وتمويل قائمة المباني والمنشآت.
- ٢- استيراد وتصدير، تصويق، وكالات تجارية، وسطاء تجاريين، علامات تجارية، خدمات تجارية، اعداد الانفاييك والعقود، استثمار وتمويل المشاريع، اقتراض الأموال اللازمة من البنوك، تملك براءات الاختراع، التأجير التمويلي.

٣- تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة مثل العقارات والسبني والمنشآت ووسائل النقل والآليات والمعدات وأدوات الإنتاج الأخرى بقصد التأجير التمويلي.

٤- تجارة المكنات والمعدات والأدوات الزراعية والصناعية والكهربائية والالكترونية وقطع النيار وتجارة المركبات بكافة أنواعها وأحجامها وقطع عيارها.

٥- إدارة أموال الغير في المجالات المالية والاستثمارية التي يحدونها مقابل أتعاب محددة أو حصص من عوائد هذه الأموال سواء بأسلوب الوكالة أو المشاركة وبدون أي مسؤولية على الشركة باستثناء المسؤولية المترتبة على التصدير أو التمدي أو المخالفة للشروط المتفق عليها، وللشركة في سبيل تحقيق هذا الغرض إنشاء الأطر والأدوات المناسبة مثل المحافظ وصناديق الاستثمار والتمويل وإدارتها.

٦- إدارة المستكبات والعقارات وغير ذلك من الأصول والأموال والموجودات الثابتة والمنقولة المسوكة للغير على أساس الوكالة بالأجر.

٧- استثمار وتوظيف أموال الشركة الفائضة عن حاجتها (السوية الفائضة) والتصرف بها بالشكل الذي تراه منلياً وما يحقق مصلحة الشركة.

٨- شراء وبيع واستثمار العقارات والأراضي بجميع أنواعها واستثماراتها داخل التنظيم وخارج التنظيم وشراء وبيع الأراضي وذلك بعد تطويرها وتنظيمها وتحسينها وفرضها وإيصال كافة الخدمات اللازمة لها حسب القوانين والأنظمة المرعية والقائمة بإنشاء مشاريع الإسكان والأعصار بكافة أنواعها وعلاقتها السكنية والتجارية والصناعية والاستثمارية وغيرها وبيعها بدون فوائد ربوية و/أو تأجيرها و/أو استثمارها حسب القوانين (شريطة عدم الوساطة) .

١- الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة محلياً ودولياً والحصول على التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لتمكين الشركة من القيام بأعمالها وأن تقوم برهن أموالها المنقولة وغير المنقولة ضماناً لالتزاماتها.

## ب- الغايات المكملة :

ممارسة كافة الأعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة بما يتفق والقانون والأنظمة المرعية ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

١- فتح وإدارة وإغلاق الحسابات لدى البنوك داخل المملكة وخارجها والتعامل من خلالها بجميع وكالة التسهيلات البنكية سحياً وإيداعاً وغيرها .

٢- التداول في الأوراق وقطع العملات مع بنوك وشركات ومؤسسات الاستثمار والوساطة في الداخل والخارج لتسهيل توظيف أموالها والأموال الموكولة لها لإدارتها في الأسواق المالية وأسواق السلع والمعادن الثمينة والعملات.

٣- ممارسة كافة أعمال التصرف والإدارة على حقوقها واستثمارتها وممتلكاتها من أموال منقولة وغير منقولة .

٤- التعاقد مع أي حكومة أو هيئة أو سلطة أو شركة أو شخص والحصول من الجهات المذكورة على عقود أو حقوق أو امتيازات أو توكيلات ترغب فيها الشركة لتحقيق غاياتها، واستعمال وتنفيذ واستغلال تلك العقود والحقوق والامتيازات والتوكيلات.

٥- بيع وشراء وملك وتسجيل واستحجار وتبادل ورهن وإرهن واستثمار أي أموال منقولة أو غير منقولة أو أي حقوق أو امتيازات ترزاها لازمة لغايات الشركة بما في ذلك أي أراضي أو أبنية أو منشآت أو آلات أو معامل أو وسائل نقل أو بضائع وأن تنشئ وتقيم وتتصرف وتجري التغيرات في البنية أو الاعمال حينما يكون ذلك ضرورياً أو ملائماً لغايات الشركة بما في ذلك أعمال استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.

٦- أن يقصن شن أي أموال أو حقوق باعها أو تصرفها بها بأي وجه وبأي مقابل مهما كان نوعه نقداً أو قسماً أو بالدين في أي شركة أو هيئة مسجلة مدفوعة قيمتها كلياً أو جزئياً سواء يحقق موجهة أو معاتاة أو بدونها أو بأي سندات مالية لأي شخص أو شركة أو هيئة مسجلة أو أي مقابل آخر حسب الشروط التي تقرها الشركة أو أن تمتلك أو تتعامل على أي وجه آخر بذلك الأسهم أو السندات المالية أو المقابل الذي حصلت عليه على الوجه المذكور.

٧- أن تؤسس أو تصام أو تشتري أو تتعاون أو تتخط مع أي شركة أو شخص أو مشروع أو أصل آخرى يكون لها مصلحة فيها أو مشترك أو تتدرج أو تحقق أو ترتبط أو تتفق بأي شكل من الأشكال مع أي شخص لاقياسم الأرباح وتوحيد المنافع والتعاون في المشاريع المشتركة والامتيازات وغير ذلك من الأعمال.

- ٨- أن تشمل على تحسين وتطوير وتحديث وإدارة وتنمية وميلاة وتطوير واستثمار ورهن وبيع جميع حقوق وممتلكات ومزايما لشركة أو بعضها وذلك بالشكل والكيفية التي تراها مناسبة لمصلحة الشركة.
- ٩- الحصول على الوكالات التجارية والامتيازات المحلية والأجنبية والاحتيازات وحقوق التأليف والامتيازات وغيرها من الحقوق الإختراع والرسم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وحقوق التأليف والامتيازات وغيرها من الحقوق المدنية واستغلالها وإبرام العقود المختلفة بشأنها والتصرف بها وإدارتها.
- ١٠- الدخول في السطات والمنافسات الحكومية والخاصة بكل أو بعض غايات الشركة وأعمالها.
- ١١- الدخول في الاتحادات والتنظيمات المهنية الحزبية والأقليمية والدولية وبخاصة تلك الرامية لتوحيد العلاقات مع المؤسسات المالية والاستثمارية والاقتصادية ذات الأغراض المشابهة.
- ١٢- تسهيل عقارات الغير .
- ١٣- الدخول في المزايدات العلنية المتعلقة بالعقارات.
- ١٤- العمل على إدارة المحافظ العقارية بالتعاون مع الشركات البنكية والشركات الاستثمارية والاخرى.
- ١٥- القيام بأعمال الصيانة العامة للعقارات على مختلف أشكالها واستعمالاتها وذلك لحساب الشركة و/أو لحساب الغير .
- ١٦- القيام بأعمال إدارة أملاك الغير .
- ١٧- الاستثمار في شراء الأراضي وتطويرها وتحسينها وإيصال كافة الخدمات الضرورية، وللأمانة لها، وتهيئة هذه الأراضي بحيث تصبح مناسبة لغايات البيع و/أو الاستثمار وغيرها من المجالات الاستثمارية المتعلقة.
- ١٨- القيام بأعمال إدارة وإنشاء وتأجير وبيع المشاريع العقارية المختلفة وخاصة الامكانية منها، بشرط أن يتم تمويل المشاريع الامكانية تمويلًا ذاتيًا دون الاقراض من البنوك أو غيرها.
- ١٩- التصرف بكافة أنواع التصرف لما تمتلكه من عقارات وأملاك وغيره لحسابها أو لحساب الاخرين.
- ٢٠- صيانة وترميم الابنية القائمة وتحديثها وتطويرها وذلك بما يتناسب مع أنظمة ومطلوبات الابنية الحديثة والقائم بجميع الخدمات الأخرى المتعلقة بتلك القوانين والأنظمة المرعية .
- ٢١- الاستثمار المشترك مع الاخرين في كافة لوجه الاستثمار المختلفة وخاصة الاستثمار المشترك العقاري.
- ٢٢- التعاقد مع أي هيئة أو سلطة أو شركة حكومية أو أهلية أو فرد بهدف الحصول من تلك الجهات على عقود أو حقوق أو وكالات أو امتيازات صناعية أو تجارية أو استثمارية واستعمال وتنفيذ وإدارة تلك العقود والحقوق والوكالات والامتيازات بالطريقة التي تحقق غايات وأهداف الشركة والقائم بتلك العقود مع فردا أو بالتعاون مع الغير، بما في ذلك امتلاك العلاقات التجارية وبراءات الاختراع وأعمال الوساطة والكسبيون والوكالات التجارية.

- ٢٣- جميع أعمال تمهيدات التوريد والتسليم ودخول المناقصات التجارية بجميع أنواعها محلياً وخارجياً وإجراء جميع أنواع العقود بما في ذلك العقد الباطن لتنفيذ أي تمهيدات أو التزامات مترتبة عليها آنذاك.
- ٢٤- إصالح التجارة الدولية شراءً وبيعاً ووكالة وتمثيلاً وأعمال الوساطة التجاريين بالمعولة والقائم بأعمال الوساطة عموماً بجميع ما تتعلق به لشركة وجميع غاياتها مقابل اجر و/أو عسولة يتفق عليها أو غيرها في الاسواق المحلية والخارجية وإبرام وتنفيذ كافة العقود المترتبة على ذلك حسب مصلحة الشركة .
- ٢٥- عسوم أعمال الاستيراد والتصدير لجميع أنواع السلع بما في ذلك المناطق الحرة لحساب الشركة أو لحساب الغير واستيراد جميع المواد والآلات والمعدات والاجهزة والخطات وكافة مواد البناء اللازمة لتنفيذ غايات الشركة حسب القوانين والأنظمة المرعية لها.
- ٢٦- استثمار لموال الشركة بعبا وشراءاً ومثلها في الأسهم والسندات والاوراق المالية .
- ٢٧- للشركة أن تؤسس أو تساهم أو تشتري أو تتعاون أو تدخل مع الغير أو تدبر الشركات والمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية والسياحية والتجارية وقائمة الفنادق والمنتجعات والقرى السياحية بمدد الحصول على المرفقات من الجهات ذات العلاقة بمقتضى القوانين والأنظمة.
- ٢٨- للشركة أن تؤسس أو تساهم أو تدخل مع الغير أو تدبر شركات معينة في إصدار المطبوعات و/أو الصحف الانبوعية أو القصصية المتعلقة بالشؤون الاقتصادية وخاصة العقارية والمالية وغيرها وذلك حسب القوانين والأنظمة المرعية .
- ٢٩- تهدف لشركة الى الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية سواء كانت مالية أو صناعية أو عقارية أو تجارية أو سياحية أو زراعية أو خدمية وذلك عن طريق:
  - أ- تأسيس الشركات وشكلها بالكامل و/أو المساهمة و/أو المشاركة في رؤوس الأموال.
  - ب- إدارة و/أو تمالك أية شركة أو مشروع أو مؤسسة و/أو المساهمة فيه و/أو فيها مهما كان نوعها أو غاياتها، وللشركة أن تقوم بذلك إما منفردة أو بالتعاون مع أي شخص طبيعي أو معنوي وذلك بالأسلوب والكيفية المناسبة لمصلحة الشركة.
- ٣٠- أن يتباح أو تقتنى أو تأخذ على عاتقها جميع أو بعض الأصول أو الاملاك أو الاقتراسات أو الحصص أو الموجودات لأي شخص أو شركة تمارس أعمال مشابهة للأعمال التي تقوم بها الشركة.
- ٣١- أن تشتري و/أو تبيع و/أو تدبر و/أو تستاجر و/أو تبتاع و/أو توجرد و/أو ترهن أية موال منقولة أو غير منقولة أو ليه حقوق أو امتيازات أو تراخيص أو معرفة علمية أو براءات الاختراع أو علامات تجارية تراها الشركة لازمة لتحقيق غاياتها.

٢٢- أن تقتري أو تبذل أو تستاجر أو تزجر أو ترهن أو ترثهك أية أموال منقولة أو غير منقولة أو أية حقوق أو امتيازات تراها لازمة لحيات الشركة بما في ذلك أية أراضي أو أبنية أو اشغال أو آلات أو مامل أو مصالح أو بضائع أو تبنى وتصون وتجري تغييرات في أبنية أو اشغال ما يكون ضرورياً أو ملائماً لغايات الشركة .

٢٣- أن تتفق أو تقبض شن لية اهلاك أو حقوق أو بضائع أو منتجات أو خدمات أو أموال منقولة أو غير منقولة اشترتها أو باعها أو تصرفت بها لما بالقد أو بالاصط أو خلافاً أو بأسمهم في أية شركة أو هيئة مسجلة، أو بأية سندات مالية اخرى لأية شركة أو هيئة مسجلة، وان تمالك وتصرف وتعامل على أي وجه اخر بطلب الاسم أو السندات التي امتلكها على الوجه المذكور.

٢٤- للشركة ان تستمر اموالها بايدياها في البنوك كما يحق لها ان تقترض أو تستدين الاموال اللازمة لملها لتعقيق برامجها ومشاريعها بالشكل الذي تراه مناسبا وذلك من اية جهة كانت داخل المملكة أو خارجها وان تقوم برهن ما يلزم من اموالها المنقولة ضمناً لتبونها وتزليتها.

٢٥- ممارسة كافة الاصل التي ترى الشركة انها لازمة لتحقيق غاياتها وذلك بما يتفق واحكام القانون واللائحة المرعية.

٢٦- ان تقوم بجميع الامور المذكورة اعلاه او بأي منها بنفسها او بواسطة وكلاء عنها او بالاشتراك مع غيرها.

٢٧- الاقتراض من البنوك بحدود مفي رأس مال الشركة واعطاء الرهن وكفالة القروض المنزحة للشركات والملازمة والتأجيرة والشققة والغير سواء كان طبيعياً او اعتبارياً داخل المملكة الاردنية وخارجها بحدود رأس المال.

#### رابعاً: حقوق ومسؤوليات المساهم ونقل ملكية الاسهم

(١) حقوق ومسؤوليات المساهم

حقوق المساهم في الأرباح

أ- ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية بصدر قرار الهيئة العامة بتوزيعها .

ب- يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لملك السهم المسجل في سجلاتها بتاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الأرباح ويتقدم مجلس ادارة الشركة بالأعلان عن ذلك في صحيفتين يوميتين مطبوعتين على الأقل وبوسائل الاعلام الأخرى وذلك خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ قرار الهيئة العامة . كما ستقوم الشركة بتبليغ المرقب والسوق بهذا القرار .

ج- تلتزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة . وفي حال الاخلاص بتلك التزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سنر الفائدة السائد على الودع لأجل خلال فترة التأخير على أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ستة اشهر من تاريخ استحقاقها .

د- لا يجوز للشركة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها الا من ارباحها الصافية بعد اجراء الاعتراضات القانونية اللازمة.

هـ- تلتزم الشركة بأحكام قانون الشركات وعند التأسيس والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بالاحتياطيات الواجب اقتطاعها.

حقوق المساهم عند التصفية والحل  
للمساهمين الحق في استلام نصيبه من حصيلة تصفية الشركة وبما يملأ عد الاسهم المملكة له على أن يخضع ذلك في كل الاحوال للقوانين واللائحة السارية المعمول ، مع ملاحظة أن للدائنين استيفاء حقوقهم من موجودات التصفية قبل توزيعها على المساهمين .

حضور اجتماعات الهيئة العامة ومناقشة الامور المعروضة عليها والتصويت على قراراتها  
لكل مساهم في الشركة كان مسجلاً في سجلاتها قبل ثلاثة ايام من الموعد المحدد لأي اجتمع ستعده الهيئة العامة الحق في الاشراف في مناقشة الامور المعروضة على الهيئة العامة والتصويت على قراراتها بعدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها أصالة ووكالة في الاجتماع . وستقوم الشركة بتزويد كل مساهم بحصول أصل أي اجتمع الهيئة العامة العادية مع الدعوة للاجتماع وفقاً لأحكام قانون الشركات .

وتختص الهيئة العامة بمناقشة وإقرار الأمور التالية :

أ- ولحق الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة .

ب- تقرير مجلس الادارة عن احوال الشركة خلال السنة المالية والخطة المستقبلية لها .

ج- تقرير محققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى وأموالها وأوضاعها المالية .

د- الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الادارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطيات والمخصصات التي نص القانون ونظام الشركة على اقتطاعها.

هـ- اقتخاب أعضاء مجلس الادارة .

و- انتخاب محققي حسابات الشركة للسنة المالية للفترة، وتحديد أصلهم أو تفويض مجلس الادارة بتحديد ما.

ز- اقتراحات الاستدانة والرهن وإعادة الكفالات وكفالة التزامات الشركات التابعة أو الحليفة للشركة اذا اقتضى ذلك نظام الشركة.

ح- أي موضوع أخر لدرجه مجلس الادارة في جدول احوال الاجتماع العادي للهيئة العامة .

ح- أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إقرارها في جدول احوال الاجتماع العادي للهيئة العامة شريطة أن يكون مما يمكن مناقشته وإقراره في الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن بإقرار هذا الاقتراح في جدول الاعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (١٠%) من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وتختص الهيئة العامة غير العادية بمناقشة وإقرار الأمور التالية:

أ- تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.

ب- اندماج الشركة في شركة أخرى أو دمجها أو تحللها.

ج- تصفية الشركة وفسخها.

د-قالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه.

هـ- بيع الشركة أو تملاك شركة أخرى كلياً .

و- زيادة رأسمال الشركة المصرح به أو تخفيضه.

ز- إصدار اسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم.

ح- تعليق العاملين في الشركة لأسهمهم في رأسمالها.

ح- شراء الشركة لأسهمها وبيع تلك الأسهم وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات النافذة ذات العلاقة.

ح- ويجوز للهيئة العامة في اجتماعها غير العادي مناقشة واتخاذ القرار بشأن أي أمور يدخل ضمن صلاحياتها الهيئة العامة في اجتماعها العادي.

- التكامل في حضور اجتماعات الهيئة العامة والتصويت على قراراتها
- أ- يحق للمساهم في الشركة أن يوكل عنه مساهماً آخر لحضور أي اجتماع تعده الهيئة العامة للشركة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية على القسيمة المعدة لهذا الغرض من قبل مجلس الإدارة وموافقة مراقب عمال الشركات على أن تودع القسيمة في مركز الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لإجتماع الهيئة العامة ويتولى مراقب الشركات أو من ينتخبه تحقيق هذه القسيمة. كما يجوز للمساهم توكيل أي شخص بموجب وكالة خطية لمحمدر أو إجتماع الهيئة العامة بالنيابة عنه. وتكون الوكالة سالحة لمحمدر الوكيل لأي إجتماع آخر يؤجل إليه إجتماع الهيئة العامة. كما يكون محمدر ولي أو وصي أو وكيل المساهم في الشركة أو ممثل الشخص الإعتباري بمثابة محمدر قانوني للمساهم الأصلي لإجتماع الهيئة العامة ولو كان ذلك الولي أو الوصي أو ممثل الشخص الإعتباري غير مساهم في الشركة.
  - ب- يقتضي أن يذلل مسك تبيين الوكيل بتوقيع الموكل أو وكيله التقديري المفوض بذلك كتابة حسب الأصول.

التفويض لمحمدر مجلس الإدارة:

يحق للمساهم الذي يمتلك عشرة آلاف سهم على الأقل من الأسهم المكونة لرأس المال للشركة وتصرف فيه شروط الضمنية التي فرضها قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة أن يرضح نفسه لمحمدر مجلس الإدارة.

الإستفادة من قرارات الهيئة العامة للمساهم حق الإستفادة من القرارات التي توافق عليها الهيئة العامة وتمنع المساهم أي أفضليات خاصة.

مسؤولية مساهم

إن مسؤولية المساهم عن ديون الشركة محدودة بمقدار قيمة الأسهم التي يمتلكها في رأسمال الشركة ولا يجوز مطالبة بما يزيد على هذه القيمة.

#### (٢) لتكثير لرسملة للمساهمين

- أ- يتوجب على مجلس الإدارة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة البيانات التالية:
  ١. الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التغيرات النقدية والإيضاحات حولها مقفلة مع السنة المالية السابقة مصححة جميعها من منقفي حسابات الشركة.
  ٢. التقرير السنوي عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوصياتها المستقبلية للسنة القادمة.
- ب- ترسل جميع البيانات الواردة في الفقرة (أ) أعلاه مع تقرير منقفي الحسابات إلى كل مساهم بالبريد العادي مع الدعوة لإجتماع الهيئة العامة العادية.

- ج- يضع مجلس الإدارة قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لإجتماع الهيئة العامة للشركة في مركزها الرئيسي ككتفا لإطلاع المساهمين ويتم تزويد المراقب بنفسه منه ويضمن هذا الكتف البيانات التالية:
  ١. جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رؤس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة المالية من لهور وأرباح ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها.

٢. المزايا التي يتبع بها كل من رؤس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك.
  ٣. المبالغ التي دفعت لكل من رؤس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ككتفات السفر والإنتقال داخل المملكة وخارجها.
  ٤. التفرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية منفصلة والجهات التي دفعت لها.
  ٥. بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يمتلكها كل منهم ومدة عضويته.
- د- بعد مجلس الإدارة تقريراً كل سنة لشهر يتضمن المركز المالي للشركة ويتراوح أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التتفق للقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصداقاً عليه من منقفي حسابات الشركة. ويورد مراقب الشركات بنسبة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء السنة.

#### (٣) نقل ملكية الأسهم

بعد تسجيل الأوراق المالية المعروضة لدى هيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية وإيداع الأسهم لدى المركز ستقوم الشركة بتقديم طلب إيداع أسهمها المعروضة في بورصة عمان. وبالنسبة للأوراق المالية المودعة لدى مركز الإيداع سيتم نقل ملكيتها في المركز ذاته إلى حين حصول الشركة على موافقة البورصة على إيداع الأسهم المعروضة. ويشترط مركز الإيداع تزويده ببيانات محددة يتم تدوينها في طلب الإكتتاب وذلك لغايات إيداع الورقة المالية ليتمكن المساهم من نقل ملكية أسهمه لدى المركز. وعليه فإن من الضروري لكل مكتب أن يقوم بتعبئة طلب الإكتتاب المرفق بهذه النشرة بدقة. وفي جميع الأحوال:

- أ- ستقوم الشركة بتقديم طلب إيداع أسهمها المعروضة في سوق عمان للأوراق المالية.
- ب- يكون السهم قبلها للتداول في سوق الأوراق المالية وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ومن ذلك تعليمات وأنظمة بورصة عمان.
- ج- يكون السهم قبلها للتداول بعد إيداعه في السوق الثاني (الثاني) أو الأول حسب مقتضى الحال) وفق أحكام قانون الشركات وقانون الأوراق المالية الساري المفعول والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبهما. ويكون التداول من خلال الوسطاء.
- د- تنشأ حقوق والتزامات بائع أسهم الشركة ومشتريها وفق الأحكام والأسس التي يحددها قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. ولتوضيح تنشأ الحقوق والإلتزامات ما بين كل من بائع السهم ومشتريه ولغير بتاريخ إبرام عقد التداول في السوق.
- هـ- لا يجوز قبول أو تحويل أو نقل أو تداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية في أي من الحالات التالية:
  ١. إذا كان السهم مرهوناً أو محجوزاً أو مؤثراً عليه بأي قيد يمنع التصرف به.
  ٢. إذا كانت الأسهم غير مودعة لدى مركز الإيداع.
  ٣. في أي حالة أخرى تحظر فيها القوانين والأنظمة المعمول بها تداول ذلك السهم في السوق.

**خامساً: الغنية من الإصدار وكيفية استغلال حصيلته**

- (١) صفلي المبلغ المتوقع من عملية العرض:-  
 أ- إن مجمل المبلغ المتوقع من حصيلته الإصدار هو (١,٤٣٠,٠٠٠) دينار أردني.  
 ب- المصاريف هي:

البيان	المصاريف المتوقعة بدينار
رسوم تسجيل رأس المال لدى وزارة الصناعة والتجارة وطولج	١٨,٣٢٠
رسوم تسجيل رأس المال لدى هيئة الأوراق المالية	٩,٠٠٠
رسوم نشره وقبوله لدى مركز إيداع الأوراق المالية	٣,٠٠٠
رسوم إخراج لدى بورصة عمان	١,٨٠٠
استشارات ودورات	٥,٠٠٠
مصاريف إعداد وطباعة نشرة الإصدار والإعلانات	٢,٨٧٠
المجموع	٤٠,٠٠٠

ج- صفلي المبلغ المتبقي بعد الانتهاء من عملية العرض وبعد خصم المصاريف أصله هو (١,٣٩٠,٠٠٠) دينار أردني.

(٢) الأغراض الأساسية التي ستستخدم فيها هذه الأموال والمبلغ التقريبي الذي سيستخدم لتكامل غرض من هذه

الأغراض والمبالغ اللازمة عن مخصصات هذه الأغراض إن وجدت :-

إن لغرض الأساسي من عملية العرض هذه هو تنطية رأس مال الشركة المصروح به، حيث أن هذا العرض هو الأول منذ تأسيس الشركة وعليه فإن الأغراض الأساسية التي ستستخدم فيها صفلي أموال حصيلته العرض العام والبالغه (١,٣٩٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى الأموال التي تم دفعها من قبل مؤسسي الشركة والبالغه (١,٥٧٠,٠٠٠) دينار أي ما مجموعه (٢,٩٦٠,٠٠٠) دينار موزعة على النحو المذكور أدناه مع المبالغ التقريبية لك غرض منها :

البيان	المبلغ التقريبي الذي سيستخدم لتكامل غرض بالدينار الأردني
- الاستثمار في الأراضي والعقارات وذلك من خلال شراء أراضي في مناطق العمق، داعم، مليحة، العيزة وغيرها، ومن ثم القيام بتطويرها وتجزئها وإرسال كافة الخدمات لها	٢,٠٠٠,٠٠٠
- شراء قطع أراضي لإقامة مشاريع إسكان وثائق سكنية في منطقة مرج الحمام وداغر أو عمان الغربية أو في المناطق التي قامت الشركة بتطويرها وتصنيفها	٦٠٠,٠٠٠
- شراء موجودات ثابتة لتجهيز مكاتب الشركة للبثيرة في أصلها	٦٠,٠٠٠
- الاحتفاظ بوديعة بنكية لدى البنوك المحلية	٢٥٠,٠٠٠
- الاحتفاظ بحساب جاري لدى البنوك المحلية	٥٠,٠٠٠
المجموع	٢,٩٦٠,٠٠٠

لا يوجد أية مبالغ زائدة عن مخصصات أغراض الشركة المذكورة أعلاه.

و- يحق لكل من انتقلت إليه ملكية سهم بسبب وفاة مالكة أو إفلاس المصنوع على نفس الحصص في الأرباح وغيرها من التوائد والحقوق.

ز- تنتقل أسهم الميراث وتسلم وفقاً لقواعد تسجيل بيع الأسهم وذلك بطلب يقدمه الورثة أو وكلائهم أو الوصي عليهم إلى مركز الإيداع وتقسيم الأسهم بين الورثة وفقاً للأحكام الشرعية والنصوص القانونية المرعية.

ح- لا يجوز في جميع الأحوال تحويل أو نقل ملكية جزء السهم الواحد، فالسهم غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز للورثة الإشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم وينطبق هذا الحكم عليهم إذا اشتركوا في ملكية أكثر من سهم واحد من شركة مورثهم على أن يختاروا في الحائذين أحدهم ليتمتع تجاه الشركة وأدائها، إذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس إدارة الشركة، فيعين المجلس أحدهم ليتمتع تجاه الشركة.

ط- يجوز للمجلس أن يصدر لكل مساهم شهادات تثبت ما يملكه من الأسهم في الشركة حسب ما يراه مناسباً وتختص بخاتم الشركة وتوقع من قبل المفوضين بالتوقيع عليها على أن تتضمن الشهادات البيانات التالية:

١. اسم الشركة ومركزها الرئيسي.
٢. اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكها وأرقامها.

ي- تشمل شهادة الأسهم المسجلة باسماء أكثر من مساهم واحد إلى صاحب الإسم الأول المسجل على تلك الأسهم ليس سجل المساهمين والشركة غير ملزمة بأن تصدر إلى أصحاب الأسهم بالإشتراك أكثر من شهادة واحدة لذات الأسهم.

ك- إذا فقدت وثيقة المساهمة أو شهادات الأسهم أو تلفت فملاكها المسجل في سجل الشركة لن يطلب إعطائه وثيقة أو شهادة بدلاً من الوثيقة المفقودة أو التالفة، على أن يقوم بالإجراءات التي نص عليها القانون وتقديم الخدمات والبيانات ورفع الرسوم التي يطلبها مجلس الإدارة.

ل- وفقاً لأنظمة وتعليمات مركز إيداع الأوراق المالية تلغى حكماً شهادات الأسهم التي تصدرها الشركة لدى إصدار أسهم الشركة في مركز إيداع الأوراق المالية.

ب- وصف مصطلح تواجد الموارد للعلم الرئيسية

بما أن الشركة تمارس أعمال الاستثمارات العقارية ، فإنه لا يوجد لديها أي مصادر مواد خام رئيسية.

ج- أهمية وحدة تأثير الامتيازات أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية وأي حقوق تجارية أخرى:

لا يوجد لدى الشركة أي امتيازات أو براءات اختراع أو علامات تجارية أو أي حقوق تجارية أخرى لا يكون لها أهمية أو مدة أو تأثير على الشركة .

(٢) درجة اعتماد الشركة لمصدرة على مزودين و / أو عملاء رئيسيين، محلياً وخارجياً، في حال كون ذلك يشكل (%٢٠)

لكثير من المشتريات و / أو المبيعات:  
لا يوجد مورد محلي معتمد أو عملاء رئيسيون (محلياً أو خارجياً) .

(٣) وضع الشركة للتفاسي والحجم التقديري للشركة :

يتمتع السوق العقاري الأردني ،الذي هو في ظل الانتماءش ، بحدّة المنافسة نتيجة لوجود عدة مشاريع مشابهة، بالرغم من ذلك تتميز الشركة عن منافسيها في هذا القطاع بأفكارها المميّزة وسياساتها الاستثمارية المدروسة. حيث مستقوم الشركة بالاستثمار في صلبية شراء الأراضي غير المنظمة ومن ثم مستقوم بتنظيمها وفرزها وتطويرها وإيصال كافة الخدمات لها وإعادة بيعها. وكذلك سوف تقوم الشركة بالاستثمار في إقامة المشاريع السكنية في مناطق مرجح العملاء وناعور وعمان الغربية والذي أثبتت كافة المتعاملون في ذلك الإستثمار مدى جدوى الإستثمار فيه من خلال العوائد الجيدة التي حققتها خلال العامين المنصرمين، وستحاول الشركة الحصول على حجم تقديري يتلاءم مع حجم رأسمالها.

(٤) تمتع الشركة بمزايا قانون تشجيع الاستثمار :

لا تتمتع الشركة بأي من مزايا قانون تشجيع الاستثمار .

(٥) نوع وكمية الاحتفظات التقديرية الممنعة للشركة لاستغلالها ومكان تواجدها :

إن طبيعة عمل الشركة هو العمل في مجال الاستثمارات العقارية وليس ذات طبيعة استثمارية وبالتالي فإن هذا البند لا ينطبق عليها .

(٦) علاقة الشركة المصدرة بالشركات (الأم أو الحليفة أو الشقيقة):

لا يوجد شركات أم ، حليفة ، أو شقيقة للشركة المصدرة .

(٧) الاعتبارات البيئية الدافعة في مجال أعمال الشركة :

تتمتع الشركة الإحتيازات البيئية في مقصّة اهتماماتها عند تخطيط وتنفيذ وإدارة أعمالها الحالية أو المستقبلية كما تعتبر مساهمة الشركة في حماية البيئة محدودة حيث أن الشركة تعمل في مجال الإستثمار في التطوير العقاري وإقامة المشاريع السكنية.

(٣) لوائحت استغلال حصيلة العرض:-

وسيتّم استغلال صفائي حصيلة الإصدار والمبلغ للمكتب به والمنطى من قبل المؤسسين وفقاً للآليات التالية فسي

حال وجود نقص في حصيلة الإصدار :

- شراء موجودات ثابتة لتجهيز مكاتب الشركة المبشرة في أصلها.

- الإستثمار في الأراضي والعقارات وذلك من خلال شراء أراضي في مناطق للمورق، ناعور، مكبسا، الجيزة وغيرها ومن ثم القيام بتنظيمها وإيصال كافة الخدمات لها.

- شراء قطع أراضي لإقامة مشاريع إسكان وشقق سكنية في منطقة مرجح الصمام وناعور أو صان الغربية أو فسي

المناطق التي قامت الشركة بتطويرها وتصميمها.

- الاحتفاظ بوديعة بنكية لدى البنوك المحلية.

- الاحتفاظ بحساب جاري لدى البنوك المحلية.

(٤) الموارد المالية الأخرى:-

سوف تقتصر موارد الشركة المالية لتنطية نشاطاتها ومشاريعها المختلفة على التمويل الرأسمالي، حيث تقري الشركة

زيادة رأسمالها في السنة الثالثة من تاريخ تأسيسها بمبلغ (١,٥٠٠,٠٠٠) دينار أردني عن طريق العرض العام وذلك

بهدف التوسع في مشاريع الشركة المستقبلية.

سائماً: وصف الشركة

(١) لمحة عن لشركة

سجلت شركة اتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٠ كشركة مساهمة عامة تحت الرقم (٣٩٨) لدى مرآب الشركات بوزارة الصناعة و التجارة برأسمال قدره (٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار، مقسم إلى (٣٠٠,٠٠٠) سهم ، قيمة كل منها دينار أردني واحد ، وحيث أن الشركة شركة استثمار عقارية فإلها تستسي للحصول على التراخيص اللازمة لهذا الغرض من الجهات الرسمية ذات العلاقة . بالإضافة إلى ذلك، كون الشركة مساهمة عامة مستصيح للشركة وعسراً في مركز إيداع الأوراق المالية ومستضعض لأحكام أنظمة وتعليمات مركز الإيداع بالإضافة إلى أحكام القوانين والأنظمة والتعليقات المعمول بها في سوق رأس المال في الأردن . كما ستكون خاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية .

١- المنتجات والخدمات الرئيسية وأسواق الشركة المتوقعة:-

سوف تقوم لشركة بالاستثمار في العقارات بقصد التطوير السكني والزراعي والصناعي والساحي وتمويل كافة المباني والمنشآت كما مستقوم الشركة بتمتير وتصدير ، تسويق ، وكالات تجارية، وسطاء تجاريين، علامات تجارية، خدمات تجارية، أعداد الإحتفالات والفعود، استثمار وتمويل للمشاريع، اقتراض الأموال اللازمة من البنوك، تمالك براءات الاختراع، التأجير التمويلي، كما مستقوم الشركة بفرآء وبيع وإستثمار العقارات والأراضي بجميع أنواعها وإستعمالها داخل التنظيم وخارج التنظيم وشراء وبيع الأراضي وذلك بعد تطويرها وتنظيمها وتصميمها وتقييمها وفرزها وإيصال كافة الخدمات اللازمة لها حسب القوانين والأنظمة المرعية وإقامة وإثبات مشاريع الإسكان والإصغر بكافة أنواعها وغاياتها السكنية والتجارية والصناعية والإستثمارية وغيرها وببعضها بدون فوائد زبوية وأو تأجيرها وإذ إستثمارها حسب القوانين.

السوق التي تتمتع فيه الشركة هو سوق الأراضي والعقارات الأردني .

(٨) مخاطر الاستثمار في الأوراق المعروضة

ينطوي على الإستثمار في الأسهم مخاطر عدة وتوجب على المستثمر دراسة المخاطر الواردة لئلا والمعلومات الأخرى المتكثرة في هذه النشرة قبل التوصل لقرار الإستثمار في سهم الشركة. ويمكن لاسر التداول أن يخفف نتيجة لتسحق أي من هذه المخاطر أو لأي أسباب أخرى.

١- عوامل المخاطرة المتصلة بالاختبارات السياسية والاقتصادية والاستقرار النقدي  
تكتنف دول الأسواق الناشئة بما في ذلك دول الشرق الأوسط ، على مخاطر التغيرات السياسية الطارئة التي يمكن أن تؤثر سلباً في قيمة أصول الشركة وبالنسبة لدول الشرق الأوسط في الوقت الحاضر، يجب على المساهم أن يدرك ان أهم تطورات المنطقة السياسية في الوقت الحاضر مرهونة بعملية السلام ، هذه العملية التي تستمر قسماً أو أن تقتصر من التأخير أو الجمود ، وتبعاً لذلك وللحالات السياسية المتقلبة بين دول المنطقة ، فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي وما يمكن ان يكتنفه من متغيرات تؤثر على الأوضاع الاقتصادية العامة في الأردن وعلى تجارة الأردن الخارجية وعلى نشاطات الإستثمار .

ب- عوامل المخاطرة المتصلة بسوق الأوراق المالية في الأردن  
إن سوق الأوراق المالية في الأردن لكل نضوجا من الاسواق للماتلة في دول السوق المتطور . لذا يمكن أن يخضع التعامل في سوق الأوراق المالية في الأردن الى محدودية التسويق وقلة حجم التعامل وحده التقلبات . ويمكن في بعض الحالات أن تكون فرص زيادة الحقيبة الاستثمارية أو بيع قسم منها محدودة . وعلى الرغم من أن سوق الأوراق المالية قائم على لسياسات واسعة فإن أنظمة وعمليات المقاصة والتسويات وتسجيل الأسهم لا زالت في مرحلة التطور والتحديث لتوازي الاسواق المالية المتطورة .

ج- عوامل المخاطرة المتصلة بالاستثمارات غير المدرجة  
إن الاستثمارات غير المدرجة غير ماثلة عابهاً، وعلى الأمد للبريل فإن الشركات التي لم تدرج أسهمها لا يجري التعامل بها ولا بالمسندات التي تصدرها في أي سوق للأوراق المالية ، ويصعب عموماً تقييم مثل هذه الاستثمارات ولا يوجد ضمان بأن المستثمر سيكون قادر على بيع هذه الاستثمارات في الوقت المناسب وفي صورة منتظمة .

د- عوامل المخاطرة المتصلة بتضارب المصالح  
يمكن في المستقبل نفوذ حالات تضارب فيها مصالح الشركة مع مصالح بعض المساهمين فيها خصوصاً في الحالات التي يساهمون فيها في شركات أو غيرها قد تساهم فيها الشركة لاحقاً . إن الشركة تحفظ لنفسها بالحق في أن تسافر في سياق نشاطاتها الاستثمارية وفي نطاق عملها الخدمات أو أن تشترك في الإستثمار مع مساهم واحد في الشركة أو أكثر من دون باقي المساهمين . وإذا نشأت حالة تضارب فيها المصالح مع أحد أعضاء مجلس الإدارة أو مع مساهم

ويعتدل أيضاً أن تطول الفترة الزاهمة بين تاريخ الإستثمار في الشركات غير المدرجة وبين التمكن من بيع وتسييل هذا الإستثمار وإذا يوجد احتمال في عدم حصول المستثمر على عوائد رأسمالية أو توزيعات سنوية لسنوات عدة .

أو مع أحد أعضاء الفريق الإداري سيمثل مجلس الإدارة على تسوية المسألة فيما يتفق بالجانب الخاص من الشركة من دون المسام بحق المساهم في التوصل الى قراره الخاص به بالنسبة لمثل هذه المسألة .

هـ- عوامل المخاطرة المتصلة بالقواعد والمتطلبات لصلبية في الأردن  
إن متطلبات قواعد المحاسبة وتطبيق الحسابات وأعداد التكررات والنتائج المالية ومعايير الكشف والإصاح عن المعلومات التي تتعلق على كغير من الشركات في الاسواق الناشئة كقل تتشدد من المتطلبات في الدول الغربية ويمكن لهذا الوضع أن يلاذي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .بحر ان التشريعات الأردنية الحديثة الهادفة الى تنظيم الرقابة المالية للمنطقة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .بحر ان التشريعات الأردنية الحديثة الهادفة الى تنظيم الرقابة الاترافيه على السوق المالي الأردني ، والنظميات التقنية لهذه التشريعات قد رفعت مستوى الإصاح والمتطلبات المحاسبية بشكل واضح وأيقت السوق المالي الأردني ضمن الاسواق القيدية في قائمة أسواق المنطقة .

و- عوامل المخاطرة المتصلة بخطة العمل المستقبلية  
كون الشركة هي شركة جديدة تحت التأسيس، ولا يوجد معلومات مالية أو تشغيلية سابقة تتعلق بها ، وبالتالي خطة العمل المستقبلية للشركة مبنية على توقعات والتي بطبيعة الحال من الممكن أن تتأثر بعدة عوامل أو ظروف يصعب التنبؤ بتجاهاتها ، بما في ذلك عوامل أو ظروف تقع خارج نطاق سيطرة الشركة . وفي حين أن الشركة تعتقد بأن الفرضيات التي بنيت عليها خطة العمل والبيانات المالية المتوقعة واقعية ، الا أنه لا توجد هناك تأكيدات بشأن هذه الفرضيات مستحق ، أو بأن النتائج المالية للعملية للشركة ستكون مماثلة للبيانات المالية المتوقعة .

(٩)

بيان الجوى الاقتصادية للمشروع ولسم الجهة التي أهدتها :  
بحثري هذا الجزء على بيانات مالية مستقبلية متوقعة لست سنوات القادمة تحسباً لتطلعات وتوقعات ادارة الشركة ، وهي مبنية على فرضيات مزودة من قبل ادارة الشركة ، هذه الدراسة يمكن للمستثمر من اتخاذ قرار مسدروس حول مستقبل الشركة ، لقد تم إعداد البيانات المالية المتوقعة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والقانون الأردني .

تشمل الجوى الاقتصادية للبيانات التقديرية المتوقعة للسنوات الست القادمة كالميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التفتقات التقديرية للسنوات الست القادمة ، بالإضافة الى احتساب فترة استرداد رأس المال ومعدل العائد الداخلي المتوقع .

كون الشركة نمت التأسيس فلا يوجد معلومات سابقة ، وبالتالي فإن خطة العمل المستقبلية للشركة يمكن أن تتأثر بعدة عوامل أو ظروف يصعب التنبؤ بها . ومع أن الشركة تعتقد الفرضيات والتوقعات التي بنت عليها خطة عمل واقعية الا انها قد تتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى .

تتوي الشركة بإدارة أعمالها بشكل متوازن وبالتالي التوسع بخطتها ومشاريعها بشكل تدريجي بعد تأسيس سبعة طيبة للشركة مبنية على الخدمات المميزة التي تقدمها للعملاء .

لقد تم إعداد الجوى الاقتصادية من قبل السادة / فريق الخدمات الإستشارية وهو مكتب متخصص في إعداد دراسات لجوى الاقتصادية .

سجلون بمراسج عمل بقره نسبوت لست الاولى لقرهه، ولها لما يلي:-  
 - سكون الشركة شركة مساهمة عامة اردنية مسجلة في المملكة برأسمال مصرح به ومنفوع بالكامل ببلغ (٣٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني بواقع (١٠٥٧٠٠٠٠٠) دينار اردني نقداً للمؤسسين و (١٠٤٧٠٠٠٠٠) دينار اردني للمكتتبين.  
 - ستقوم الشركة بزيادة رأسمالها ببلغ (١٠٥٠٠٠٠٠٠) دينار اردني بعد ستينين من تأسيس الشركة.  
 - تقوي الشركة شراء قطع اراضي بمساحة (٥٠) دونم من اراضي مناطق القروفر، ناصور، مأبيا، الجيزة ..... الخ حيث ستقوم بتطويرها وتنظيمها وتحسينها وفرزها ولبصال كافة الخدمات اللازمة لها ومن ثم بيعها لقطع بمساحات مختلفة، وقد خصص لهذا الاستثمار مبلغ (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني.  
 - تقري الشركة شراء قطع اراضي لقامة مشاريع إسكان وثائق سكنية في منطقة مرج الحمام وناصر أو عمان للحريرية أو في المناطق التي قامت بتطويرها وتحسينها وخصص لهذا الاستثمار مبلغ (٦٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني.  
 - تقري الشركة لقامة قرية سكنية لذوي الدخل المحدود شاملة كافة المرافق والخدمات وذلك على شكل إنباء قلا، بعد زيادة رأسمالها في السنة الثالثة، في مناطق جنوب عمان أو مرج الحمام بهدف البيع، حيث قدرت إدارة الشركة كافة المشروع ببلغ (٦٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني كما يلي:-

- \* (٨٠٠٠٠٠٠٠) دينار لمن شراء الأرض.
- \* (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار كلفة التطوير والتصين.
- \* (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار كلفة البناء.

وقد قدرت إدارة الشركة والخبراء مدة تنفيذ هذا المشروع بـ (٣٠٥) سنة حيث سيبدأ بيع هذا المشروع من بعد منتصف العام السادس، وسيتم تمويل هذا المشروع من حصيلة زيادة رأس المال في السنة الثالثة إضافة إلى مصادر الشركة الداخلية.

- تقري الشركة لقامة بناء على أحد الأراضي التي يمتلكها لإستخدامه كمكاتب ومقر رئيس لها وذلك في بداية العام الثالث، حيث قدرت إدارة الشركة كلفة هذا المشروع حوالي (٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني، وسيتم تمويله من مصادر الشركة الداخلية.

و قد تم إعداد للتبوت المالية للسنوات الست الأولى من عمل الشركة وفق الافتراضات التالية:  
 (أ) ستبدأ الشركة عملياتها برأسمال مصرح به ومنفوع مقداره (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني، حيث سيتم نظمية نفقات ومصاريف التأسيس من هذا المبلغ.

(ب) سوف تقوم الشركة بزيادة رأسمالها في السنة الثالثة مبلغ (١٠٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني عن طريق العرض العام وذلك بهدف مواجهة التوسع في مشاريع الشركة المستقبلية بحيث يصبح رأسمالها بتلك التاريخ مبلغ (٤٠٥٠٠٠٠٠٠) دينار اردني.

(ج) سيتم توظيف أمال الشركة المتأخرة خلال السنوات الخمس الأولى من عملها كما يلي:  
 - شراء وتطوير أراضي ببلغ (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني وبمعدل متوسطه ٣٥% سنوياً.  
 - مشاريع إسكان وثائق سكنية ببلغ (٦٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار اردني وبمعدل متوسطه ٢٠% سنوياً.

- سيتم توظيف جزء من المحفظة الاستثمارية للشركة في أصول متقلبة وفق سياسة محافظة بقومها مجلس الادارة، وتقرض الجدي الاقتصادية بلن لا يقل مستوى النقد الجاري والودائع قصيرة الاجل (سنة أو أقل) عن مبلغ (٥٠٠٠٠٠٠) و (٢٥٠٠٠٠٠) دينار على التوالي بمتوسط عائد مقداره (٥.٢٥%) سنوياً على الودائع.
- تم تقدير مصاريف ونفقات التأسيس بحوالي (٤٠٠٠٠٠٠) دينار اردني، والتي تشمل تكاليف الخبراء القانونيين والمحاسبين بالإضافة إلى رسوم التسجيل والتراخيص لدى كل من وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية ومركز الإنباء والإخراج لدى ووزارة صحة عمان وأي جهات اخرى ذات علاقة بالموضوع.
- تم تقدير ثمن شراء موجودات ثابتة للشركة ببلغ (٦٠٠٠٠٠٠) دينار اردني، والتي تشمل كافة تجهيز البكرات واثاث المكاتب وأجهزة الكمبيوتر وبرامج المحاسبة وكافة شراء للسيارات اللازمة للشركة وكافة تمسين المأجور الخاص بغير الشركة الرئيسي ورسوم لثتر اك تلفونات ومقسم وأجهزة المكاتب.
- فيما يتعلق بالخيرية على الدخل فإن أرباح الاستثمارات في الأسهم والسندات وأرباح الاستثمار في الأراضي والمقرات مطانة من ضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية، أما أرباح الاستثمار في الشقق السكنية والذي يقدر بنسبة (١٠.٥%) من قيمة عقود بيع الشقق السكنية فقد تم اظهارها ضمن بيان الأرباح والخصائر المتوقع.
- إن القيمة المتبقية للمشروع تتمثل في قيمة حقوق المساهمين كما هي في نهاية السنة السادسة البالغة (٧٠٠١٨٠٤١٤) دينار اردني.





ويبين الجدول التالي التغيرات التقفية المستخدمة في احتساب فترة استرداد رأس المال:	القيمة المضافة					
القيمة المضافة	١,١٢٨,٨١٧	٨١٥,١٧٠	٧١٨,٢٨٩	٧١٢,١٥٥	٦٨٢,٤٢٩	٦١٠,٤٩٤
القيمة المضافة	١١,٩٠٠	١١,٩٠٠	١٠,٩٠٠	١٠,٩٠٠	٨,٥٠٠	٥,٩٠٠
التغيرات التقفية	١,١٤٠,٧١٧	٨٢٧,٥٧٠	٧٢٩,١٨٩	٧٢٣,٥٥٥	٦٩٠,٩٢٩	٦١٦,٣٩٤

و- محل العطف الداخلي:  
وهو عبارة عن محل الخصم الذي تكون عنده صفلي القيمة للحالية للتغيرات التقفية للشركة خلال فترة الخصم سنوات القائمة مسارية صف.  
حيث تم احتساب المك الداخلي (IRR) على أساس التغيرات التقفية الحرة (Free cash flow) التقديرية للسنوات الخمس الأولى من عمر الشركة (بعد تقزير حجم الاستثمار) وإضافة القيمة المتبقية للشركة، حيث بلغ محل العطف الداخلي حوالي ٢٥%، ويبين الجدول التالي التغيرات التقفية المستخدمة في احتساب محل العطف الداخلي:-

| القيمة المضافة |
|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| ١,١٤٠,٧١٧      | ٨٢٧,٥٧٠        | ٧٢٩,١٨٩        | ٧٢٣,٥٥٥        | ٦٩٠,٩٢٩        | ٦١٦,٣٩٤        | ٥٣٠,٠٠٠        |
| ٧,٠١٨,٤١٤      | ٨٢٧,٥٧٠        | ٧٢٩,١٨٩        | ٧٢٣,٥٥٥        | ٦٩٠,٩٢٩        | ٦١٦,٣٩٤        | ٥٣٠,٠٠٠        |
| ٨,١٦١,٨١١      | ٨٢٧,٥٧٠        | ٧٢٩,١٨٩        | ٧٢٣,٥٥٥        | ٦٩٠,٩٢٩        | ٦١٦,٣٩٤        | ٥٣٠,٠٠٠        |

(١٠) وصف الشركة والشركات التابعة لها وأصولها:

- 1- للشركات الرئيسية المتعلقة بعمل الشركة:
- 1- ان نشاط الشركة الرئيسي يتمثل في الاستثمار في العقارات وتطوير الأراضي وتصنيفها وإقامة المشاريع السكنية.
- الأثر على الإنتاج: ان مشاريع تطوير الأراضي وتصنيفها وإقامة المشاريع سوف تساعد على زيادة الإنتاج المتعلق بهذا القطاع.
- الأثر على المصلحة: ان المشاريع السكنية ومشاريع تطوير الأراضي التي تقوم بها الشركة سوف تساعد على تخفيض المصلحة من خلال توظيف عمالة جديدة لدى الشركة ومشاريعها السكنية.
- الأثر على المبيعات: ان مشاريع تطوير الأراضي وتصنيفها وإقامة المشاريع السكنية وإعادة بيعها سوف يساعد على زيادة المبيعات ذات الصلة بهذا القطاع.
- لمواقع المنتجات والخدمات الرئيسية: ان سوق منتجات وخدمات الشركة الرئيسية هو سوق الأراضي والعقارات الأجنبي.

ب- وصف مصادر تواجيد المواد الخام الرئيسية:

بما ان الشركة تمارس أعمال الاستثمارات العقارية، فإنه لا يوجد لديها أي مصادر مواد خام رئيسية.

ج- لا يوجد لدى الشركة أي امتيازات أو براءات اختراع أو علامات تجارية أو حقوق تجارية أخرى لها لها علاقة بالشركة، كون أن الشركة حديثة التأسيس.

د- اقتضيا الحكم بها لصالح الشركة أو عليها أو مازالت منظرة لدى القضاء خلال السنوات الخمس السابقة:  
ان شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري هي شركة حديثة التأسيس وبالتالي فإنه لا يوجد لها أو عليها أية قضايا منظرة أمام القضاء خلال الخمس سنوات السابقة.

٢- تطور عمل الشركة المستقبلي للخصم سنوات القادمة، بما فيه تقييم لأي توسعت كبيرة وأي ابتكارات أو نشاط أخرى من المشاريع:

ان مجال عمل الشركة خلال الخمس سنوات القادمة سوف يتركز بشكل رئيسي في الاستثمار في مجال الأراضي والعقارات، حيث أن الشركة سوف تقوم بالاستثمار في تطوير الأراضي والعقارات خارج حدود مناطق التنظيم لمدينة عمان بهدف تطوير تلك الأراضي وفرزها وتصنيفها وتنظيمها ومن ثم إعادة بيعها لتتحقق الأرباح وما يعود بالفائدة على مساهمي الشركة، وإقامة مشاريع الإسكان والأصول بكافة أنواعها بهدف بيعها وأثر تأثيرها وأثر استثمارها وإقامة جميع الخدمات الأخرى المتعلقة بذلك بما في ذلك استيراد جميع ما يلزم من المعدات والآلات اللازمة لتنفيذ ذلك.

تقري الشركة لإقامة المشاريع التالية خلال الخمس سنوات القادمة:

- شراء قطع أرضي بمساحة (٥٠) دونم و (٤٥) دونم و (١٥) دونم أخرى من أراضي مناطق السوق، ناعور، مليبا، الجيزة في السنة الأولى والسنة الثالثة والسنة الرابعة والسنة الخامسة على التوالي، حيث مستقر بتطويرها وتنظيمها وتصنيفها وفرزها وإيصال كافة الخدمات اللازمة لها ومن ثم بيعها قطع بمساحات مختلفة وقد خصص لهذا الاستثمار مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ و ١,٦٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠ دينار أردني لتلك السنوات على التوالي. ومن المتوقع أن يكون متوسط العائد الناتج عن الاستثمار في هذا المجال ما نسبته ٣٥% سنوياً.
- شراء قطع أرضي لإقامة مشاريع إسكان وشقق سكنية في منطقة مرج الحمام وناعور أو عمان الغربية أو في المناطق التي قامت الشركة بتطويرها وتصنيفها وبمحل (٣) دونمات سنوياً وخصص لهذا الاستثمار مبلغ (٦٠٠,٠٠٠) دينار أردني سنوياً وسيتم بناء مشاريع إسكان عليها وبيعها، حيث قدرت الشركة إجمالي تكلفة البناء للسنوات القادمة (٥,٩٥٠,٠٠٠) دينار أردني. ومن المتوقع أن يكون متوسط العائد الناتج عن الاستثمار في هذا المجال ما نسبته ٢٠% سنوياً.

- إقامة قرية سكنية شاملة كافة المرافق والخدمات وذلك على شكل أشباه قلات لنوي النخل المحدود، وذلك بعد زيادة رأسمالها في السنة الثالثة، في مناطق جندب عمان أو مرج الحمام بهدف البيع، حيث تم تغيير كافة هذا المشروع بمبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ دينار أردني، وسيتم تمويل هذا المشروع من حصة زيادة رأس المال في السنة الثالثة إضافة إلى مصادر الشركة الداخلية، ومن المتوقع أن يحقق الإستثمار في هذا المجال عائداً بمتوسط قدره (٢٥%) سنوياً. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في العام الثالث ويتتهي أواسط العام السادس، حيث سيتم شراء أرض بمساحة (٩٠) دونم بمبلغ (٨٠,٠٠٠) دينار أردني، وسيتم تصنيفها بكلفة قدرها (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار أردني لتتمثل في إقامة أسوار ورفع شوارع وزراعة وإيصال الخدمات لشاملة لها. وسوف تكون مساحة الأرض المسورة للبناء (٦٨) دونم من إجمالي مساحة الأرض، حيث سيتم إنشاء قلات سكنية عدد (٦٨) على شكل وحدات سكنية مستقلة. وسيتم البدء بشق وشق وبيع هذا المشروع من بعد منتصف العام السادس.

- لا يوجد أي قضايا مالية مطلة أو منظرة أمام المحاكم على الشركة أو كانت الشركة طرف فيها كون أن الشركة هي شركة حديثة التأسيس.
- لا يوجد أية مطالبات أو حوزات من قبل ضريبة المبيعات أو ضريبة الدخل أو أية جهة أخرى أو أية هيئات على أصول الشركة كون أن الشركة هي شركة حديثة التأسيس.



## تاسعاً: البيانات المالية والطاقم المالية

فيما يلي عرض للرقم المالية للشركة منذ تاريخ تسجيلها في ١٠ نيسان ٢٠٠٦ ولغاية ١٥ أيار ٢٠٠٦:

(أ) لميزانية العمومية كما في ١٥ أيار ٢٠٠٦:

الميزانية العمومية (بالدينار الأردني) لموجودات	كما في ١٥ أيار ٢٠٠٦
لموجودات المتكافئة	١,٥٢٨,١٧٠
قدراً ما في حكمه	١٢,٥٠٠
مصاريف متفرقة تحسباً	١٠,١٢٤
تفصيلات تحسب على حساب شراء موجودات ثابتة	١,٥٤٨,١٧٠
مجموع الموجودات المتكافئة	١,٥٤٨,١٧٠
مجموع الموجودات	١,٥٤٨,١٧٠

### حقوق المؤسسين

رأس مال المؤسسين (٥٢,٣٣% من رأس المال المصرح به البالغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار/سهم)	١,٥٧٠,٠٠٠
زياد مسروقات فترة التأسيس عن إيراداتها	(٢١,٣٣٠)
مجموع حقوق المؤسسين	١,٥٤٨,٦٧٠
مجموع المتطلبات وحقوق المؤسسين	١,٥٤٨,٦٧٠

(ب) قائمة مسروقات التأسيس للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (تاريخ التسجيل) لغاية ١٥ أيار ٢٠٠٦:

قائمة مسروقات ما قبل التشغيل (بالدينار الأردني)	للفترة من ١٠ نيسان (تاريخ التسجيل) لغاية ١٥ أيار ٢٠٠٦
رسم تسجيل رأس مال الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة	(١٨,٣٣٠)
أصل الافتراق على تأسيس الشركة	(٣,٠٠٠)
مجموع المسروقات	(٢١,٣٣٠)

هذا وسيتم البدء بتنفيذ هذا المشروع في العام الثالث من عمر الشركة وستتبع في لرأس العام السادس، حيث يتوقع البدء بتسويق وبيع هذا المشروع من بد منتصف العام السادس.

ويقترح أن يحقق الاستثمار في مجال العقارات عائداً سنوياً متوسطه ما بين ٢٠% و ٣٥% .

وإن أهم المخاطر والصعوبات التي يمكن التكهّن بها هو تعرض سوق العقار التي تقع في السهولة التقنية مما يؤدي إلى استقرار أسعار العقار وصعوبة تسهيل هذه العقارات بسبب انخفاض حجم الطلب بشكل عام .

كذلك وحيث أن المعلومات الواردة في دراسة الجدوى الاقتصادية ، وخصوصاً تلك المتعلقة بالأوضاع المستقبلية للشركة، تعكس بشكل حصري نظرة إدارة الشركة المستقبلية وتوقعاتها ضمن معطيات السوق في الوقت الراهن ، كما يقر كل شخص يحصل على هذه الدراسة بأن عليه الاعتماد على نفسه في اتخاذ قرار الاستثمار لهذه الأسهم ، وعسل التحريات اللازمة ، مع مراعاة أهدافه الخاصة وتجاربه السابقة ، وليست عوامل أخرى ذات تأثير على قراره الاستثماري.

٨- طبيعة عمل الشركة :  
إن طبيعة عمل الشركة تتطلب أن تكون دورتها الإنتاجية أكثر من سنة، حيث أن الشركة تمارس أعمال الاستثمارات العقارية.

سابعاً: حركة مدخر السهم وتغييره

إن شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري هي شركة حديثة التأسيس وبالتالي فإن متطلبات هذا الميد لا ينطبق عليها.

ثامناً: مصادر تمويل الشركة

- تمثل مصادر تمويل الشركة لأغراض تطبيقية رأس مالها المصرح به كالاتي :  
١- المؤسسون، وعددهم (٢٩) تسعة وخمسون مؤسساً والمبنيين في بند أحد طفر صفحة (٤١) من هذه الشركة، قاموا بتطبيقية (١,٥٧٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً) وتمثل نسبة (٥٢,٣٣%) من رأسمال الشركة المصرح به .
- العرض العام (١,٤٣٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً) وتمثل نسبة (٤٧,٦٧%) من رأسمال الشركة المصرح به .
- وحيث يكون المجموع (٣,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً) وهو رأسمال الشركة المصرح به والذي من المتوقع أن يتم تطبيقه بالكامل .

عاشراً: إدارة الشركة:

(١) واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة:

- ١- يتولى إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للمساهمين بالتقراع سري وذلك وفقاً للنظام الأساسي للشركة والقرارات والأنظمة السارية المعمول بها على المجلس الجديد لأي سبب من الأسباب فإنه لا يجوز أن تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.
- ٢- مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للاجتماع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من مده لتتخذ مجلس إدارة محل محله من تاريخ انتخابه على أن يستمر المجلس القائم في إدارة شؤون الشركة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد لأي سبب من الأسباب فإنه لا يجوز أن تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.
- ٣- إذا كان موعد عقد الاجتماع الذي استدعى إليه الهيئة العامة يقع قبل انتهاء مدة المجلس القائم بمدة أشهر على الأكثر أو يقع بعد انتهاء مدة المجلس بنفس المدة فيستمر هذا المجلس في عمله على أن يتكسب المجلس الجديد في أقرب اجتماع عادي للهيئة العامة.
- ٤- شروط عضوية المجلس:

- أ- أن لا يقل عمر عضو مجلس الإدارة عن واحد وعشرين سنة .
- ب- أن لا يكون موظفاً في الشركة أو أي مؤسسة رسمية عامة إلا بصفة ممثل للشركة أو تلك المؤسسة العامة.
- ج- أن يكون مالكاً أو متولياً لشخص اعتباري مالكا ل (١٠,٠٠٠) سهم على الأقل من أسهم الشركة ويحجب بكون هذا الحد من الأسهم هو النصاب المؤهل للعضوية .
- د- أن لا تكون أسهمه محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها باستثناء الأسهم التأسيسية.
- هـ- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة شركة أرديئة مشابهة في أعمالها للشركة أو مماثلة في غايتها أو تنافسها في أعمالها.

٥- يبقى النصاب المؤهل للعضوية من أسهم أعضاء المجلس محجوزاً خلال مدة عضويتهم وحتى مضي ستة أشهر من تاريخ انتهاء العضوية ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة ويعتبر هذا الحجز رهناً لمصلحة الشركة.

٦- تسقط تلقائياً عضوية أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة إذا نقص عدد الأسهم التي يجب أن يكون مالكا لها بحكم هذا النظام لأي سبب من الأسباب وكذلك إذا تم تثبيت الحجز عليها بحكم قضائي لتكسب الدرجة القضائية أو تم رهنها خلال مدة عضويته ما لم يكمل الأسهم التي نقصت من أسهم التأهيل خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. ولا يجوز له أن يحضر أي اجتماع لمجلس الإدارة خلال حدوث النقص في أسهمه.

٧- إذا كان الشخص الاعتباري المساهم في الشركة من غير الأشخاص الاعتبارية العامة فيجوز له الترشح لعدد من المقاعد في مجلس الإدارة حسب نسبة مساهمته في رأسمال الشركة، وفي حال انتخابه عليه تسمية شخص طبيعي لتمثله في مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ انتخابه وعلى أن تتفرق قيده شروط ومؤهلات العضوية المنصوص عليها في هذا النظام باستثناء جزئته للأسهم المؤهلة للعضوية بالمجلس، ويعتبر الشخص الاعتباري قائداً للعضوية إذا لم يتم تسمية مثله خلال شهر من تاريخ انتخابه، كما يجوز له استبدال مثله في أي وقت خلال مدة المجلس.

٨- إذا ساهمت الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة في أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في الشركة تمثل في مجلس الإدارة بما يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأس المال إذا كانت هذا النسبة تؤهلها للعضوية أو أكثر في المجلس وتختم في هذه الحالة من المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الآخرين، وإذا لقت مساهمتها عن النسبة التي تؤهلها للعضوية للمجلس فتتارس حقها في الترشح لهذه العضوية والمشاركة في انتخاب أعضاء المجلس شأنها شأن أي مساهم آخر، وفي جميع هذه الحالات يتضح من مشاركتها في المجلس بجميع حقوق العضوية ويحمل واجباتها.

٩- إذا انتخب شخص للعضوية بالمجلس وكان غائباً عند انتخابه، فعليه أن يعلن عن قبوله بذلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تلقيه تنبيهة الانتخاب ويعتبر سكوته قبولاً منه للعضوية.

١٠- لا يجوز أن يكون عضواً في المجلس أي شخص حكم عليه بأي عقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مظه بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وموه استغلال الإمانة والشهادة الكاذبة وأي جريمة أخرى مظه بالأدب والأخلاق العامة أو أن يكون قائداً للأهلية المدنية أو الإقلاص ما لم يرد له اعتباره، بلية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني الساري المعمول والتي تمنعه من الترشح للعضوية بالمجلس.

١١- ينتخب المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ انتخابه من بين أعضائه بالاتقراع السري رئيساً ونائياً له يقوم بهما ومساحيات الرئيس عند غيابيه، كما وينتخب من بين أعضائه واحداً أو أكثر له أو لهم حق التوقيع عن الشركة مفتردين أو مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشأن وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها إليهم.

١٢- للمجلس تفويض أي موظف في الشركة بالتوقيع عنها وذلك بحدود الصلاحيات التي يفوضها إليه.

١٣- للمجلس تفويض الصلاحية الواردة في البند (١٢) أعلاه لرئيس المجلس وأو الرئيس التنفيذي.

١٤- تزود الشركة المراقب بنسخة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه وأعضاء المجلس والائتماسات المفوضين خلال سبعة أيام من تاريخ اتخاذ هذه القرارات.

١٥- يقدر رئيس المجلس وأي عضو من أعضائه عضويته في الأحوال التالية:

- ١- إذا توجب دون عذر مشروع بقبوله المجلس عن حضور أربع جلسات متتالية من جلسات المجلس.
- ب- إذا توجب ولو بغير مقبول مدة ستة أشهر متتالية عن حضور جلسات المجلس.
- ج- إذا أُلغى.
- د- إذا أصبح متوقفاً أو محتل العقل أو أصبح ناقداً لأهلية.
- هـ- إذا استقال من منصبه بموجب إشعار خطي .
- و- إذا قام مقفراً أو بالانشقاق مع الآخرين بأي عمل من شأنه منافسة الشركة وعرقلة سير أعمالها.
- ز- إذا أخل بأي شرط من شروط عضوية المجلس المبينة بموجب أحكام القانون أو هذا النظام.
- ي- إذا تحقق أي سبب من أسباب فقدان العضوية المنصوص عليها في القانون أو أي تشريع آخر.
- ١٦- إذا شغل مركز عضو في المجلس فوخله فيه عضو ينتخبه المجلس من بين المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية ويبقى هذا التعيين مؤقتاً حتى يبرهن على الهيئة العامة في أول اجتماع لها كي تقوم بإقراره أو انتخاب من يملأ المركز الشاغر وفي الحالة الأخيرة يكمل العضو الجديد مدة ملته في عضوية المجلس وينتج هذا الإجراء كلما شغل مركز في المجلس.
- ١٧- لا يجوز أن يزيد عدد الأعضاء الذين يعينون في المجلس بمقتضى هذه المادة على نصف عدد أعضاء المجلس فإذا شغل مركز عضو في المجلس بعد ذلك قدمى الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد.
- ١٨- يمارس المجلس جميع السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون الشركة وتسيير أمورها بمقتضى القانون وأحكام هذا النظام ويتخذ القرارات وتوجيهات الهيئة العامة، وللمجلس وضع كافة الأنظمة واللوائح الداخلية والتعليمات الضرورية لتنظيم أعمال الشركة وكذلك له حق الاستدانة ورهن العقارات وأصطاء الكفالات وإصدار سندات القرض أو أية سندات دين قابلة للتداول.
- ١٩- للمجلس أن يفوض اللجنة التنفيذية أو الرئيس أو نائب الرئيس أو الرئيس التنفيذي بأي من صلاحياته لتنظيم أعمال الشركة المنصوص عليها في هذه المادة.
- ٢٠- يتوجب على المجلس أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة البيانات التالية:
- أ- الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التغيرات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من منقبي الحسابات.
- ب- تقريره السنوي عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.
- ٢١- ترسل جميع هذه البيانات مع تقرير منقبي الحسابات إلى كل مساهم بالبريد العادي مع الدعوة لاجتماع الهيئة العامة العادية.
- ٢٢- ترسل نسخ من جميع هذه البيانات المتقدم ذكرها إلى المراقب والسوق وإلى منقبي الحسابات قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة بمدة لا تقل عن واحد وعشرين يوماً.

- ٢٣- على مجلس الإدارة أن يزود هيئة الأوراق المالية بالبيانات والمعلومات اللازمة وفقاً لأحكام تعليمات نضاح الشركات المصدرة والمطهير المحاسبية ومعتبر التدقيق لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن هيئة الأوراق المالية وأي تعليمات أخرى تطل منها أو تطلبها وعلى المجلس أيضاً أن ينشر النتائج الأولية لعمل الشركة بعد قيام منقبي الحسابات بإجراء عملية المراجعة الأولية لها خلال مدة المنصوص عليها في المادة (٥) من تعليمات نضاح الشركات المصدرة و المعايير المحاسبية ومعتبر التدقيق المشار إليها في هذه المادة.
- ٢٤- على المجلس أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها و خلاصة واقية من تقريره السنوي وتقرير منقبي الحسابات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد العامة.
- ٢٥- يتوجب على الشركة أن تمد تقريراً كل ستة أشهر تبين فيه المركز المالي لها ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية على أن يصدق من رئيس المجلس ومصدق الحسابات ويوزد كل من المراقب والسوق بنسخة منه خلال ستين يوماً من انتهاء لفترة.
- ٢٦- يضع المجلس قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة نسي مركزها الرئيسي كغناً منفصلاً لإطلاع المساهمين بزود المراقب بنسخة عنه ويتضمن البيانات التالية:
- أ- جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء المجلس من الشركة خلال السنة المالية من أجور واتعاب وعلاوات ومكافآت وغيرها.
- ب- المزايا التي يتبع بها كل من رئيس وأعضاء المجلس من الشركة.
- ج- المبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء المجلس خلال السنة المالية كتقفات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.
- د- التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية منفصلة والجهات التي دفعت لها.
- هـ- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ومدة عضويتهم.
- ٢٧- يتجر كل من رئيس وأعضاء المجلس مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لإطلاع المساهمين عليها.
- ٢٨- يتجر رئيس مجلس الإدارة رئيساً للشركة ويمثلها لدى الغير وأمام جميع الجهات بما في ذلك الجهات القضائية المختصة وله أن يفوض من يمثله أمام الجهات، ويمارس رئيس المجلس صلاحيات العهولة له بموجب أحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة ويتسرى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالتعاون مع الجهات التنفيذية في الشركة .
- ٢٩- يجوز لرئيس المجلس أو لأي عضو من أعضائه أن يتولى أي عمل أو وظيفة في الشركة مقابل أجر أو مكافأة في الحالات التي تقتضيها طبيعة عمل الشركة ويوافق عليها المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه على أن لا يشارك الشخص المعني في التوصيات.
- ٣٠- لمجلس الإدارة تشكيل لجنة تنفيذية تتألف من ثلاثة من أعضائه وحيث يكون مهامها ما يلي:
- أ- الموافقة على الأطر الاستثمارية العامة للشركة وتقديم التوصيات الخاصة بها.

- ب- الموافقة على كل استثمارات الشركة في الاسهم غير المدرجة في السوق وتقييمها.
- ج- الموافقة على استثمارات الشركة في الاسهم المدرجة في السوق والاستثمارات المعلقة اذا كانت قيمة كل منها تزيد على مليون دينار أردني.
- د- تقييم أداء الشركة على أساس ربع سنوي.
- هـ- أي مهام أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة .
- ٣١- اذا لم تتوصل اللجنة التنفيذية الى الموافقة على التزام او استثمار معين فإن هذا الالتزام او الاستثمار يحال الى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار نهائي بشأنه.
- ٣٢- يجتمع المجلس بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غياب الرئيس أو بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الاقل يبينون فيه الاسباب الداعية لعقد الاجتماع، فبالإسم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة لاجتماع المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب للأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للاجتماع .
- ٣٣- يجب حضور الاكثية المطلقة لأعضاء المجلس لتكون لاجتماعه وقراراته قانونية.
- ٣٤- يعقد المجلس اجتماعاته في مركز الشركة الرئيسي أو في أي مكان آخر داخل المملكة اذا تعذر عقده في مركزها ويحق له عقد اجتماعين على الاكثر في السنة خارج المملكة اذا تطلب عمل الشركة ذلك.
- ٣٥- ينظم المجلس اجتماعاته حسبما تمتدعيه مصلحة الشركة على ان لا تقل اجتماعاته عن ست مرات في السنة وان لا يتفصي أكثر من شهرين دون عقد الاجتماع ويبلغ المراقب بنسخة الدعوة.
- ٣٦- يمين المجلس من بين موظفي الشركة أمين سر للمجلس ويحدد راتبه ومكافأته ليتولى تنظيم اجتماعاته واعداد جداول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص وفي ملفات متتالية مرقمة بالتسلسل ترقع من رئيس المجلس والأعضاء الذين حضروا الاجتماع وتقدم كل صفحة بخاتم الشركة.
- ٣٧- تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ٣٨- يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.
- ٣٩- على العضو المخالف أن يسجل سبب مخالفته خطياً بجواب توقيه.
- ٤٠- يجوز اعطاء صورة للعضو عن كل محضر من الرئيس.

- ٤١- يتولى ادارة الشركة في الفترة ما بين تأسيسها واجتماع الهيئة العامة الأولى للشركة لجنة مكونة من خمسة من المؤسسين يتخبرهم المؤسسون المقومون على هذا العقد لهذا الغرض، ويجوز للمؤسسون الخمسة المنتخبون مؤوضون بالتوقيع عن الشركة خلال الفترة ما بين تأسيسها واجتماع الهيئة العامة الأولى للشركة ومجلسون كافة الصلاحيات التي يمكن أن يمارسها مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة وذلك وفقاً لقرار المؤسسين الصادرة في اجتماعهم المتضمن انتخاب المؤسسين وحدود صلاحياتها ويتولون دعوة الهيئة العامة لانتخاب مجلس الإدارة الأول.
- ٤٢- لمجلس ادارة الشركة أن يشكل من بين أعضائه لجنة تقنية مؤلفة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيساً، الذي يسميه المجلس، وتتبع اللجنة التنفيذية بالصلاحيات التي يخولها لها بالنظام الأساسي للشركة.
- ٤٣- يشكل المجلس من بين أعضائه غير التنفيذيين لجنة تدقيق وفقاً لأحكام القوانين والانظمة والتعليمات السارية المعمول وتمارس الصلاحيات المخرولة لها بموجب تلك القوانين والانظمة والتعليمات.
- (٢) المزايا والمخصصات التي ستمنح لأعضاء مجلس الإدارة :
- ١- تحدد مكافأة رئيس وأعضاء المجلس بنسبة (١٠%) من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تقزيل جميع الضرائب والاحتياطات ويحد أقصى (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار لكل عضو في السنة، وتوزع المكافأة عليهم حسبما ينص عليه القانون.
- ٢- اذا لحق بالشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح فيسقط لكل من الرئيس وأعضاء المجلس تعويضاً عن جهودهم في ادارة الشركة بحمل عضورون دينار عن كل جلسة من جلسات المجلس أو أي اجتماع للجان المنتبذة عنه على ان لا تتجاوز هذه المكافأة مبلغ ٦٠٠ دينار في السنة لكل عضو.
- ٣- تحدد بدلات الانتقال والسفر لرئيس وأعضاء المجلس الإدارة بموجب نظام خاص يصدره المجلس لهذه الغاية.
- ٤- تلتزم الشركة بالقطاع ما نسبته ١٠% من أرباحها السنوية الصافية كحوافر تشجيعية توزع على المساهمين فيها وفق التعليمات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص، كما تلتزم الشركة برفع هذه النسبة الى ١٥% من الأرباح الصافية اذا تجاوزت أرباحها السنوية ١٥% من حقوق المساهمين.

شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري

المساهمة العامة المحدودة

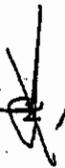
عنان ٢٠٠٧/٥/٢٨

التوقيع

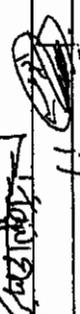
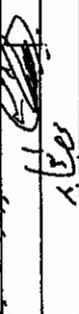
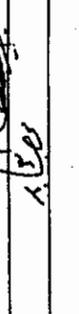
نحن الموقعين أدناه نقر بمسئوليتنا الكاملة عن صحة وثقة وكمال المطبوك الواردة في هذه النشرة ونؤكد عدم وجود أية بيانات أو معلومات أخرى قد تؤدي خطأنا إلى جعل المعلومات مضللة أو قد تؤدي خطأنا إلى التكرار على قررو المستثمر بخراء أو عدم شراء الأوراق المالية المطروحة أو قد يؤثر في أسلوب تقييم المستثمر للأوراق المالية المعروضة .  
ونؤكد التزامنا بتزويد المستثمر المحتمل بهذه النشرة قبل قبول كتابته في الأوراق المالية المطروحة وتزويد هيئة الأوراق المالية بالبيانات أو معلومات قد تنشأ بعد تقديم هذه النشرة في هيئة الأوراق المالية أو بعد نفاذ مجلس المفوضين لها .

رئيس لجنة المؤسسين

أحمد عبد الكريم فياض النابلسي



أعضاء لجنة المؤسسين :

اسم العضو	التوقيع
إبراهيم درويش مصطفى الخليلي	
جبريل خليل أبو عيشة	
هشام إبراهيم رقيقة عربيات	
يوسف أحمد علي الشامي	

مراقق توقيع خاتبة المؤسسين على نشرة الأصدار

ختم الشركة

ص.ب ٢٥٧٢ عنان ١١١٨٠ الأردن طلفن ٥٥١١٢٠٥ لكس ٥٥١١٢٠٥  
P.O.Box 2572 Amman 11180, Jordan, Tel 5511205 Fax 5511205

أحد عشر: عدد المؤسسين وتوزيع ملكية أسهمهم :

الرقم	اسم المؤسس	الجنسية	عدد الأسهم	قيمة المساهم	نسبة الملكية إلى رأس المال
١-	أحمد عبد الكريم فياض النابلسي	الأردنية	٣١٦,٥٠٠	٣١٦,٥٠٠	%١,٥٦
٢-	يوسف أحمد علي الشامي	الإسرائيلية	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	%٨,٢٤
٣-	البيك التجاري الأرضي	الأردنية	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	%٨,٢٤
٤-	إبراهيم درويش مصطفى الخليلي	الأردنية	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٣,٢٣
٥-	محمد إبراهيم محمد أبو الشيخ	الأردنية	٣٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	%١١,٦٧
٦-	اميرة أحمد عبد الكريم النابلسي	الأردنية	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	%٠,٦٧
٧-	جمعية بناء القياد التعاونية	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	%٠,٣٣
٨-	مسلم أحمد مسلم قلم	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	%٠,٣٣
٩-	عمر محمود محمد شاذي	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	%٠,٣٣
١٠-	هشام إبراهيم رقيقة عربيات	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	%٠,٣٣
١١-	إيتسام عبد الكريم فياض النابلسي	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	%٠,٣٣
١٢-	عبد الكريم يوسف محمد المناصير	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	%٠,٣٣
١٣-	عاصم طلب علي شاهين	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	%٠,٣٣
١٤-	نجاح عبد روفق أبو جاموس	الأردنية	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	%٠,٢٢
١٥-	فياض أحمد عبد الكريم النابلسي	الأردنية	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	%٠,١٧
١٦-	عبد الكريم أحمد عبد الكريم النابلسي	الأردنية	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	%٠,١٧
١٧-	فوز أحمد عبد الكريم النابلسي	الأردنية	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	%٠,١٧
١٨-	فايز حسان عبد الغنيف النابلسي	الأردنية	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	%٠,١٧
١٩-	رائد سلطان حسن عبيدات	الأردنية	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	%٠,١
٢٠-	ختام أحمد عبد الكريم النابلسي	الأردنية	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	%٠,٠٦
٢١-	طارق محمد راضي عبدالله مسعد	الأردنية	١,٠٠٠	١,٠٠٠	%٠,٠٣
٢٢-	يوسف أحمد سعيد قيسية	الأردنية	١,٠٠٠	١,٠٠٠	%٠,٠٣
٢٣-	سعيد أحمد سعيد قيسية	الأردنية	١,٠٠٠	١,٠٠٠	%٠,٠٣
٢٤-	نمر أيوب عبد المصطفى الحديدي	الأردنية	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	%١,٦٧
٢٥-	جبريل خليل أبو عيشة	الأردنية	٥٢,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	%١,٧٧
٢٦-	غالب زهدي محمد الجعفري	الأردنية	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	%٠,٨٢
٢٧-	ميسر عبد الكريم فياض النابلسي	الأردنية	١,٠٠٠	١,٠٠٠	%٠,٣٣
٢٨-	د. أحمد مسام أحمد قلم	الأردنية	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	%٠,٠٧
٢٩-	أرواح عبد روفق أبو جاموس	الأردنية	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	%٠,٠٨
	المجموع		١,٥٧٠,٠٠٠	١,٥٧٠,٠٠٠	%٥٢,٣٣





بسم الله الرحمن الرحيم

الحامي

هشام يوسف الأفقي

Ghoshfeh & CO.  
Your Professional Partners

NEXIA  
INTERNATIONAL

غوشة وشركاه  
محاسبون قانونيون

التاريخ، ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٦

صاحبة المستحار القانوني

الموصوفى طريق اسمه

إن عرض أسهم شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري المساهمة العامة المسجلة تحت الرقم (٣٩٨) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٠ متفق مع أحكام قانون الشركات وقانون هيئة الأوراق المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وأن كافة الإجراءات التي أتت تتفق و احكام القانون.

- لا يوجد مطالبات قضائية للشركة أو عليها منقورة أمام المحاكم.

المستحار القانوني

هشام يوسف الأفقي

هشام يوسف الأفقي  
محاسب قانوني

جبل عمان - السوار الخامس - قرب قصر الضيافة - تلفون : ٥١٦٦٨٤٥  
E-mail: hshamalfiqi\_jawyer@hotmail.com

صان ٢٠٠٦/٦/١٢

شهادة ملك لأصولات

نقر بصفتنا ملحق حسابات فترة الفحص لشركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري المساهمة المحدودة (نحت التأسيس) بأن البيانات المالية للفترة من ١٠ نيسان ٢٠٠٦ (تاريخ التسجيل) لغاية ١٥ أيار ٢٠٠٦ للفترة في هذه الفترة قد تم مراجعتها من قبلنا وفق معايير التدقيق المعمدة من قبل هيئة الأوراق المالية وأنه لا علم لنا بأية معلومات من شأنها التأثير على صحة وثقة واكتساب المعلومات الواردة لى هذه الفترة .



سيد الكريم احمد عبد الكريم النابلسي	٥٠٠٠ دينار
فوز احمد عبد الكريم النابلسي	٥٠٠٠ دينار
ثابت حسان عبد الطيف النابلسي	٥٠٠٠ دينار
رائد سلطان حسن عبيدات	٣٠٠٠ دينار
ابراهيم عبد رافع ابو جابوس	٢٥٠٠ دينار
د. احمد مسلم احمد قاسم	٢٠٠٠ دينار
طارق محمد راضي - عبد الله محمد	١٠٠٠ دينار
برهان احمد سعيد قهسيه	١٠٠٠٠ دينار
سعيد احمد سعيد قهسيه	١٠٠٠٠ دينار
المجموع	١٠٩٢٠٠٠ دينار

وبناء على طلبهم تم اعطائهم هذا الكتاب بدون تحمل البنك اوي من موظفيه لاي مسؤولية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

البنك التجاري الأردني

جبل عمان

كيفية ذلك ان يتم تسليمه الى السيد  
محمد بن عبد الله  
عبد الله بن عبد الله  
عبد الله بن عبد الله

الرقم :  
التاريخ : ٢٠٠٦/٢/٢٩

السادة وزارة للصناعة والتجارة المحترمين  
طوقه مراقب الشركات المحترم  
عمان - الأردن

تحية واحتراما ،،،

يشهد بنك الإسكان للتجارة والتمويل - المركز الرئيسي بأنه تم فتح حساب تجاري بالدينار الأردني للسادة شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري م. ع. م. تحت التأسيس بحول رقم ٠٠١٢٩٣.٦٢.١٠١.١ وأنه تم ايداع مبلغ ٤٧٨٠.٠٠٠ (اربعمائة وثمانماية وسبعون الف دينار لاغير) من قبل الشركاء وحسب الجدول التالي:

اسم المودع	المبلغ
نعم فوريب الجبدي	٥٠٠٠٠
جوريل خليل لو عيشة	٥٢٠٠٠
محمد براهيم محمد ابراهيم	٢٥٠٠٠٠
غالب زهدي محمد الجبدي	٢٥٠٠٠
الإجمالي	٤٧٨٠٠٠٠

وبناء على طلبهم تم اعطائهم هذا الكتاب بدون تحمل البنك اوي من موظفيه لاي مسؤولية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بنك الإسكان للتجارة والتمويل  
عبد الله بن عبد الله  
عبد الله بن عبد الله  
عبد الله بن عبد الله



المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة الصناعة والتجارة  
دائرة مراقبة الشركات



دائرة مراقبة الشركات  
Company Control Department

الرقم: م/ش/٣٩٨٧/٢٠٠٦  
التاريخ: ٢٠٠٦/٤/٢٣

الموافق: .....

لعمري بجمه المبرور

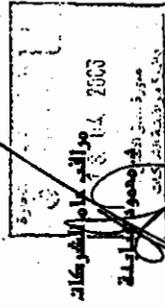
استنادا للوثائق المحفوظة لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فان شركة اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري م.ع.م مسجلة لدينا تحت الرقم (٣٩٨) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٠، وقد قرر المؤسسون في اجتماعهم بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٠ انتخاب لجنة مؤسسين من المادة:

- ١- احمد عبدالكريم فواض النابلسي.
- ٢- جبريل خليل يحيى ابو عيشة
- ٣- ابراهيم درويش مصطفى الخليلي.
- ٤- هشام ابراهيم رفيقة عريبات اعتبارا من ٢٠٠٦/٤/٩.
- ٥- يوسف احمد علي الشامي اعتبارا من ٢٠٠٦/٤/٩.

وقد قررت لجنة المؤسسين ما يلي :

- ١- انتخاب السيد احمد عبدالكريم فواض النابلسي رئيسا للجنة المؤسسين .
- ٢- انتخاب السيد ابراهيم درويش الخليلي نائبا لرئيس لجنة المؤسسين.
- ٣- قررت اللجنة تعيين الموضوعين بالتوقيع كما يلي :  
رئيس لجنة التأسيس السيد احمد عبدالكريم فواض النابلسي مجتمعا مع أي عضو من اعضاء لجنة التأسيس و/او.  
عضوي لجنة التأسيس ابراهيم درويش الخليلي وجبريل خليل يحيى ابو عيشة مجتمعين للتوقيع على كافة الامور المالية والإدارية والتضامنية المتعلقة بالشركة وفي تمثيل الشركة تحت التأسيس امام كافة الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة وإبقاء هذا التفويض ساري المفعول حتى انتخاب اول مجلس لدولة الشركة .
- ٤- وقد قررت لجنة المؤسسين بالتمتع بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ انتخاب السادة عوشة وشركاه لتفكيك حسابات الشركة التأسيسية.

اعطيت هذه الشهادة بناء على طلب المؤسسين.



الرقن / N: ٨٨٤٤  
صكا : ٥٢٢٩٠٦٠ - ٥٢٢٩٠٢٠ - الفص: ٥١٧٠٥٨ - ص: ٤٤ - ٩٨٠٩٨٨ (٩٤٠٩٨٨) عمان ١١١٩٤  
Tel. 5629060 - Fax: 5607058 - P.O Box (94028) 11194 Amman - Jordan  
www.ccd.gov.jo E-mail: support@mit.gov.jo - WebSite:



المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة الصناعة والتجارة  
دائرة مراقبة الشركات



دائرة مراقبة الشركات  
Company Control Department

شهادة تسجيل شركة مساهمة عامة صادرة عن مراقب الشركات  
بالاستناد لتقارير الشركات رقم ٢٢ لسنة (١٩٩٧)

المهد بان شركة (اتحاد المستثمرين العرب للتطوير العقاري) قد تأسست كشركة مساهمة عامة في سجل الشركات مساهمة عامة تحت رقم (٣٩٨) بتاريخ (٢٠٠٦/٠٤/١٠)

تعتبر هذه الشهادة صادرة عن دائرة مراقبة الشركات بعد فحصها وتوقيعها حسب الأصول

مصدر الشهادة: لورا سليمان

